دراسة تحليلية لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و عجز الموازنة العامة فى مصر

د. محمود نحمده على ابراهيم

استاذ الاقتصاد المساعد ، كلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوادمي، جامعة شقراء، الرياض ، المملكة العربية السعودية

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية ، بلبيس ، الشرقية ، مصر.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة من 1995 - 2024. حيث تبين أنه لم يتم القضاء على هذا العجز الذي أصبح يتجه إلى التزايد عامًا بعد آخر وذلك نتيجة لزيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة للدولة ،كما زاد عجز الموازنة بشكل كبير فى الفترة الأخيرة نتيجة للأحداث السياسية الأخيرة التي مرت بها مصر، وكان لها انعكاسات على أداء الاقتصاد المصري، ومن الوسائل التي استخدمت لتقليل العجز في الموازنة العامة، هي اللجوء إلى الاقتراض، سواء أكان ذلك داخلي بإصدار أذون وسندات خزانة أم خارجي من الدول أو المؤسسات الأجنبية .وقد ترتب على هذا الاقتراض زيادة في حدة الأزمات التي واجهت الاقتصاد المصري ، وقد تم الكشف عن وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة في مصر من جهة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والدين الحكومي من جهة أخرى، مما يعني أنه كلما زاد هذين المؤشرين، زادت قيمة العجز في الموازنة العامة. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين العجز في الموازنة وعدد من المؤشرات الاقتصادية مثل معدل البطالة، معدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة، مما يعكس تأثير تلك المتغيرات على تخفيض العجز.

وأوصت الدراسة بعدد من الحلول لتخفيض العجز وتحقيق التنمية الاقتصادية، مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، تعزيز الاستثمارات الحكومية، إعادة هيكلة الاقتصاد نحو الصناعات التحويلية، تفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

وتخفيض الاستهلاك. كما شملت التوصيات ترشيد الإنفاق الحكومي واتخاذ إجراءات إصلاحية هيكلية لزيادة إيرادات الدولة وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية. تعزيز السياسة المالية من خلال تحسين الإيرادات وتقليل التهرب الضريبي ، تبني سياسات تنموية مستدامة لزيادة الإنتاجية وتعزيز القطاعات غير النفطية. ، ضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام بشكل يحقق الاستدامة المالية على المدى الطويل. وتحفيز الاستثمار الخاص لزيادة الإنتاج الوطني وتحقيق نمو اقتصادي متوازن.

كلمات مفتاحية :

عجز الموازنة ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، معدل التضخم ، معدل البطالة، الدين الحكومي .

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between macroeconomic variables and the general budget deficit in Egypt during the period from 1995 to 2024. It was found that this deficit has not been eliminated, and it has been increasing year after year due to the increase in public expenditures over the state's general revenues. The budget deficit has also increased significantly in the recent period as a result of the recent political events that Egypt has gone through, which had repercussions on the performance of the Egyptian economy. One of the means used to reduce the deficit in the general budget is to resort to borrowing, whether internally by issuing treasury bills and bonds or externally from foreign countries or institutions. This borrowing has resulted in an increase in the severity of the crises facing the Egyptian economy. It has been revealed that there is a direct relationship between the general budget deficit in Egypt on the one hand and the growth rate of the gross domestic product and

government debt on the other hand, which means that the higher these two indicators, the higher the value of the deficit in the general budget. The study also showed an inverse relationship between the budget deficit and a number of economic indicators such as the unemployment rate, inflation rate, exchange rate and interest rate, which reflects the impact of these variables on reducing the deficit.

The study recommended a number of solutions to reduce the deficit and achieve economic sustainability, such as increasing economic growth rates, enhancing government investments, restructuring the economy towards manufacturing industries, activating small and medium enterprises, and reducing consumption. The recommendations also included rationalizing government spending and taking structural reform measures to increase state revenues and improve the efficiency of tax administration. Strengthening fiscal policy by improving revenues and reducing tax evasion, adopting sustainable development policies to increase productivity and enhance non-oil sectors. The need to restructure public spending in a way that achieves long-term financial sustainability. And stimulating private investment to increase national production and achieve balanced economic growth. Through these recommendations, the study aims to provide a strategic vision to improve the financial and economic situation in Egypt and ensure its sustainability.

Keywords: Budget deficit, Exchange rate, Interest rate, Inflation,Unemployment, Government debt.

مقدمة الدراسة

إن المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل سعر الصرف ، سعر الفائدة ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم ، معدل البطالة ، الدين الخارجي .. وغيرها. لها دوراً هاماً في التأثير على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر وأيضاً في التأثير على القطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع الزراعة والصناعة والخدمات مما ينعكس على النشاط الإقتصادي الكلي للدولة .

ويعتبر العجز المالي في الموازنة العامة للدولة من أخطر المشاكل التي تعاني منها مصر حيث يرجع إليه معظم المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وإزاء هذه التطورات، بدأت الحكومة في اتخاذ عدد من الإجراءات الإصلاحية وفقا للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 2016؛ حيث قام البنك المركزي المصري بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري، ورفع أسعار الفائدة ؛ لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن رفع أسعار الوقود والكهرباء.

ومع ذلك، استمرت الضغوط على سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية الدولية، ولم تتم استعادة توازن السوق. وذلك تأثر بجائحة كورونا، وما أعقبها من الحرب الروسية الأوكرانية، والتي ألقت أعباء ضخمة على كاهل السياسة المالية، بعد ضخ حزم تحفيزية لمواجهة تبعات تلك الأزمات والتخفيف من آثارها وتعتبر الموازنة بما تتضمنه من بنود للنفقات العامة والإيرادات العامة للدولة بمثابة برنامج عمل الحكومة في السنة القادمة، وهذا البرنامج يعكس سياستها في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فزيادة الاعتمادات الخاصة بالضمان الاجتماعي والدعم مثلاً يعكس اتجاه الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء والطبقات محدودة الدخل. (عاشور ، 2022، ص3)

وفي هذا الإطار فإن الموازنة العامة للدولة هي توقع وتقدير وإجازة لنفقات وإيرادات الحكومة والإدارات المحلية والهيئات العامة وصناديق التمويل عن فترة مقبلة أو قادمة عادة ما تكون سنة ، والحكومة هي التي تقوم بالتوقع والتقدير قبل أن تعرضه على البرلمان للحصول على إجازته باعتماده لتقديرات الحكومة ، يلي ذلك

قيام الحكومة بتنفيذ ما اعتمده البرلمان، وهو ما يسمى بتنفيذ الموازنة العامة للدولة في حدود الاعتماد الذي صدرت به إجازة البرلمان. (أبو الفتوح ، 2014 ، ص7)

وتهتم الحكومة المصرية منذ بداية عقد التسعينات فى القرن الماضي العشرين باتخاذ العديد من الاجراءات والسياسات لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية ضمن إطار مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأت مصر فى تطبيقه فى عام 1991 ضمن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي للبرنامج ، وقد ركزت الحكومة المصرية على انتهاج سياسة مالية انكماشية منذ بداية الاصلاح الاقتصادي من أجل ترشيد حجم الانفاق **العام وزيادة الإيرادات** ، إلا أنه قد استمر تزايد عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة محل الدراسة حيث زاد العجز الكلي من 2.99 مليار جنيه فى العام المالي 1996/1995 وبنسبة 1.3% من الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ نحو229.4 مليار جنيه إلى نحو 252 مليار جنيه فى العام المالي 2024/2023 وبنسبة بلغت نحو 7.3% من الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ نحو 11841 مليار جنيه وذلك نتيجة لزيادة حجم النفاقات العامة التى بلغت نحو 25.3% من الناتج المحلي الاجمالي عن الايرادات العامة التى بلغت نحو 16.1% من الناتج المحلي الاجمالي فى نفس العام .

وعلى ضوء ما سبق تتمثل **مشكلة الدراسة** فى محاولة الإجابة العلمية على التساؤلات البحثية التالية:-

أ-**ماهي أسباب زيادة عجز الموازنة العامة فى مصر؟**

ب- ماهي الحلول المقترحة لعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة فى مصر؟

ج- ماهي العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة فى مصر؟

وفى ضوء العرض السابق لمشكلة الدراسة فقد **استهدفت الدراسة** بصفة رئيسية بلورة رؤى حقيقية عن بيان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة فى مصر خلال الفترة (1995- 2024) وذلك من خلال محاولة الإجابة العلمية

على التساؤلات البحثية التى شكلت مشكلة البحث ، لذا فقد تمت صياغة الأهداف البحثية التالية:-

أ- تحليل تطور عجز الموازنة العامة فى مصر خلال الفترة محل الدراسة
ب- التعرف على أهم الاسباب التى أدت إلى عجز الموازنة العامة فى مصر
ج- تحليل قياسي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة فى مصر

كما تقوم **فروض الدراسة** على ما يلي : -

أ- هناك علاقة ارتباط قوية ايجابية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة للدولة.
ب- أن عجز الموازنة يرجع إلى وجود فائض طلب فى الاقتصاد يفوق القدرة الحقيقية للعرض الكلي.
ج- إن عجز الموازنة العامة عجز مزمن وهو أحد الإختلالات الهيكلية التى تعاني منها مصر.

وتتمثل **أهمية الدراسة** فيما يلي :-

أ- إن عجز الموازنة العامة ظاهرة مركبة ومعقدة ويترتب عليه مخاطر كثيرة إذا لم يتم معالجته .
ب- استعراض السياسات الاقتصادية الحالية لمعالجة مشكلة عجز الموازنة العامة حسب الأسس الدولية و التطبيقات الحديثة .
ج- إن عجز الموازنة العامة له دلالة سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ يمكن الكشف من خلاله عن سياسة الدولة التوسعية أو الانكماشية.

اما **منهج الدراسة** : فتعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي الذي يحاول دراسة الحقائق المتعددة حول الدور الذي تلعبه المتغيرات الاقتصادية الكلية فى التأثير على عجز الموازنة العامة فى مصر، وكذلك المنهج الوصفي في تتبع مراحل العجز وتطوره ، كما طبقت أيضا المنهج التحليلي في استخلاص أسباب هذا العجز وحقيقته وتقديم الحلول المناسبة وكذلك الاسلوب الاحصائي لقياس العلاقة بين المتغيرات

الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد Model Multivariate Regression ، وتستمد الدراسة بياناتها ومعلوماتها من المصادر الثانوية الجاهزة والتى تتمثل في المقتنيات المكتبية وأهمها الكتب والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية و النشرات والتقارير الرسمية بأنواعها المختلفة الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي المصري وغيرها .

وفيما يتعلق **بحدود الدراسة** فمن حيث الإ طار المكاني : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد المصري ، أما من حيث الإطار الزماني : فقد تم تحديد فترة الدراسة (1995- 2024)

وقد تم **تقسيم الدراسة** إلى ثلاثة أقسام ، يركز القسم الأول على الإطار النظري للموازنة العامة للدولة وفقا للأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة ، بينما يختص القسم الثاني بتحليل تطور عجز الموازنة العامة فى مصر خلال الفترة 1995–2024 وكيفية علاجها ، ويتناول القسم الثالث التحليل القياسي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة .

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة

لقد تعددت المفاهيم المختلفة للموازنة العامة للدولة فتعرف بأنها وثيقة مالية تشمل جميع الإيرادات الحكومية ومصروفاتها خلال سنة مالية وتعكس التوجهات الرئيسية للسياسة العامة للحكومة ، كما يعرفها قانون الموازنة العامة 53 لسنة 1973 والمعدل بالقانون 87 لسنة2005 ، بإنها البرنامج المالي السنوي لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المتعددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. (خطاب ، أحمد ،2008، ص2- ص23)

كما تعرف أيضاً بأنها بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها الدولة، والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة، فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. (المهايني ،2013، ص63-ص64)

والموازنة العامة لها أهمية كبرى لأنها تعبّر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية، وبعبارة أخرى فإن الموازنة العامة للدولة لها دلاله سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة وذلك عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة والنفقات العامة التي تجمعهما وثيقة واحدة. (الصعيدي ، 2005، ص184- ص185)

كما إن الموازنة العامة أداة فعالة من أدوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه، ففي حالة التضخم فإن الحكومة عن طريق الموازنة تعمل على امتصاص الطلب الزائد، وذلك إما بفرض مزيد من الضرائب، أو بالإحجام عن بعض عمليات الإنفاق، وفي حالة الكساد تلجأ الحكومة إلى زيادة الطلب الفعلي، وذلك إما عن طريق ضخ الأموال في شريان الاقتصاد، بزيادة حجم الإنفاق الكلي، أو تخفيض الضرائب التي تنوي تحصيلها.، كما تعتبر الموازنة أداة تنسيق بين أنشطة الحكومة حيث تتضمن توزيع وتخصيص موارد الدولة المختلفة على أوجه الاستخدامات المتعددة للجهات المنفذة وذلك وفقا لحاجة كل جهة أو نشاطها وفي ضوء أولويات الإنفاق. ، كما تعتبر الموازنة أداة مؤثرة في الحياة الاجتماعية، فهي تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق زيادة النفقات التعليمية والصحية والاجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود أو عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع. (أبو مصطفى ، 2009، ص14)

وتستند الموازنة العامة لعنصرين أساسيين، هما التقدير والاعتماد ، فالتقدير يتمثل في تقدير أرقام تمثل الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية، وكذلك النفقات العامة التي يُنْتَظَر أن تنفقها لإشباع الحاجات العامة للأفراد ، وذلك خلال فترة مالية مستقبلة، غالباً ما تكون سنة ، أمّا بالنسبة إلى الاعتماد فيقصد به حق السلطة التشريعية واختصاصها، في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من إيرادات عامة ونفقات عامة، وعلى هذا الأساس فإن الموازنة العامة تظل مجرد مشروع موازنة حتى تُعتمد من السلطة التشريعية. (الحسيني ،2010، ص52)

تعكس النظريات الاقتصادية حول عجز الموازنة اختلافات كبيرة بناءً على المدارس الاقتصادية المختلفة والظروف الاقتصادية السائدة. ففي المدرسة الكلاسيكية، كان التركيز على أهمية توازن الموازنة العامة وعدم وجود عجز أو فائض. حيث اعتقد "آدم سميث" أن دور الدولة يجب أن يقتصر على تحقيق الأمن والعدالة، وأن السوق سيعيد التوازن تلقائيًا من خلال آليات العرض والطلب، دون الحاجة لتدخل الدولة (زكي ، 1992، ص36) . وقد تبنى "ديفيد ريكاردو" في نظرية المكافئ الريكاردي والتي تم تطويرها من خلال (روبرت باروRobert Barro) فكرة أن العجز الممول بالديون سيكون له تأثيرات سلبية على الاقتصاد، حيث يتوقع الأفراد أن تتم زيادة الضرائب المستقبلية لسداد تلك الديون، مما يجعل السياسات المالية غير فعالة في تحفيز الاقتصاد. وهذا يعني أن السياسة المالية لن تكون فعالة في تعزيز الناتج الاقتصادي والنمو، ومن ثم عدم الحاجة إلى إيجاد هذا العجز نتيجة عدم فعاليته في أداء الاقتصاد الكليBarro, 1996 .

في حين رأت المدرسة الكينزية ضرورة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وخاصة وقت الأزمات، وحبذت وجود عجز في الموازنة طالما سيقود إلى مزيد من التشغيل والإنتاج لكسر حلقة الكساد التي يمر بها الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت. لذا فإن خطورة العجز من عدمه ترتبط بالأساس بالحالة الاقتصادية للبلاد. فإذا ما كانت الدولة في حالة كساد فإن السعي نحو تحقيق التوازن المحاسبي في الموازنة يعتبر هدفا غير سليم من المنظور المجتمعي إذ يسهم في المزيد من التباطؤ الاقتصادي؛ أي أن هدف الإنماء الاقتصادي يحظى بالأولوية في السياسة الاقتصادية، حتى ولو جاء على حساب التوازن المالي، إذ إن زيادة الإنفاق العام مع ما يترتب عليها من زيادة للقوى الشرائية للمجتمع كوسيلة للانتعاش الاقتصادي تصبح أمرا مطلوبا، حتى ولو تم ذلك على حساب المزيد من الاقتراض. وهنا يرى "جون مايناردكينزJohn Maynard Keynes" أن العبرة ليست بالتوازن الحسابي للموازنة، وإنما بالتوازن المالي عبر الدورة الاقتصادية، التي قد تمتد إلى فترة زمنية تتراوح بين ثماني وعشر سنوات. فالتوازن المحاسبي ليس مقدسا أو مهما في ظل التوازن المالي على المدى البعيد (الجبالي، 2019) .

وجاءت المدرسة النيو كلاسيكية في أعقاب انهيار اتفاقية "بريتون وودز Bretton Woods" Agreements؛ لتعيد إحياء المبادئ الخاصة بتراجع دور الدولة في الاقتصاد، والتوسع في عمليات الخصخصة، ومحاولة السيطرة على عجز الموازنات في العديد من البلدان، وبخاصة بعد تراكم تلك المديونيات وخاصة في دول أمريكا اللاتينية، ودول إفريقيا، وكافة الدول الناشئة والنامية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي(Kose&Nadle,2021) إلا أنه مع التوسع في عمليات الخصخصة، وتراجع دور الدولة وهشاشته، وسيطرة النظم الرأسمالية على مقاليد الاقتصاد وفقا لتوافق واشنطن، بدأت سيطرة القطاع الخاص، وظهور الشركات متعددة الجنسيات واحتكاراتها (العيسوي ، 2007) وظهور العديد من الأزمات الاقتصادية بدءا من أزمة جنوب شرق آسيا في عام 1997م ثم الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008م ثم جائحة كورونا في عام 2019م الأمر الذي عادت معه المدرسة النيوكينزية بقوة لتنادي بضرورة تدخل الدولة، وإقرار العديد من الحزم التحفيزية؛ للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة، والوظائف، وتقليل الأضرار الناتجة عن تلك الأزمات، حتى ولو كان ذلك على حساب العجز الخاص بموازنات تلك الدول، وهو ما قامت به كافة الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. فعلى سبيل المثال، الحزم التحفيزية للولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 وحتى دول الاتحاد الأوروبي سواء في الأزمة الاقتصادية العالمية، أو أزمة جائحة كورونا.

وقد قامت الدراسات السابقة بالتركيز على أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية على عجز الموازنة ، وهذه المتغيرات في غالبية الدراسات تمثلت في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، وعرض النقود، ومعدل التضخم، وسعر الفائدة. وقامت هذه الدراسات باتباع منهجية نموذج التكامل المشترك (Vector Error Correction Model, VECM)، ونموذج متجه تصحيح الأخطاء-Johansen Co integration ليوهانسن حيث توصلت دراسة Epaphra (2017) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف في تنزانيا خلال الفترة 1966-2015 لهما علاقة سلبية مع عجز الموازنة، في حين أن التضخم، وعرض النقود، وسعر الفائدة على

الإقراض، لهم علاقة موجبة مع عجز الموازنة. كما أظهرت نتائج تحليل التباين أن التأثير الأكبر في عجز الموازنة يتم من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، متبوعا بالتضخم وسعر الصرف الحقيقي. وأيدت دراسة Obeidat et al (2022). تأثير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1992 - 2019 وأنه يأخذ وزن متزايد في تفسير التباين في عجز المالية العامة مع مرور الوقت. في حين استنتجت دراسة Shehu & Adamu(2021) أن سعر الصرف، وسعر الفائدة، والعجز الهيكلي للموازنة ذاتها،هي المحددات الرئيسية لعجز الموازنة في نيجيريا خلال الفترة1981 -2016. كما أشارت دراسة السيد(2016) إلى دور بعض مكونات الإيرادات العامة، والنفقات العامة ، في عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة 1974-2012. وأظهرت دور كل من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الناتج المحلي الممكن، والبرنامج المالي للحكومة، وحجم الدين العام، وأسعار الفائدة على الدين العام، وأسعار الصرف، ومعدلات التضخم في عجز الموازنة. كما بينت دراسة الشربيني (2017) أن سعر الصرف الاسمي للدولار مقابل الجنيه المصري له تأثير سالب (علاقة عكسية) على العجز الكلي في الأجل القصير. بينما يكون له أثر موجب (علاقة طردية) على العجز الكلي في الأجل الطويل، وذلك خلال الفترة 1981-2016

وهناك دراسات اخرى تناولت أثر عجز الموازنة على متغيرات الاقتصاد الكلي حيث ركزت هذه الدراسات على أثر عجز الموازنة على متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل الدين الخارجي أو سعر الصرف او معدل البطالة ، وذلك باستخدام إما منهجية التكامل المشترك والسببية، وإما منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ، Autoregressive Distributed Lag Model Test (ARDL) حيث توصلت دراسة Haider, et al (2016) إلى أن هناك علاقات تكامل مشترك بين عجز الموازنة، والتضخم، وسعر الصرف، وأن العلاقة بينهما موجبة، وأن هناك تأثير سلبيا لعجز الموازنة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في بنجلاديش خلال الفترة 2000-2012 وخلصت دراسة Wakeel, & Ullah (2013) إلى الآثار السلبية لعجز الموازنة على جوانب الاقتصاد الكلي في باكستان خلال الفترة

1970 -2010 وتحديدا على المعروض النقدي، والإنتاج، وسعر الصرف، ثم التجارة الخارجية. وقد بينت دراسة فرج (2015) تزايد قيمة العجز في الموازنة العامة لمصر؛ بسبب زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وكذلك تذبذب إجمالي الدين الخارجي لمصر ما بين الارتفاع والانخفاض، مع زيادته في السنوات الأخيرة، وتذبذب نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات السلعية والخدمية، وكذلك التأثير المتبادل بين كل من العجز والدين الخارجي. في حين أشارت دراسة هجيرة ، وبوبكر (2020) إلى وجود علاقة توازنية عكسية طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2003 -2018 ما يدل على أن ارتفاع عجز الموازنة العامة بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بحوالي1.64%.

وقد خلصت دراسة سعد بن البار ، محمد بن البارا (2022) التى تناولت قياس العلاقة بين معدل البطالة وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 1990-2018 الى ان هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة وعجز الموازنة العامة اذ أن زيادة البطالة يؤدى الى انخفاض عجز الموازنة وهذا لايتوافق مع النظرية الاقتصادية .

وهناك عدد من الدراسات الأخرى تناولت الأثر المتبادل بين عجز الموازنة ومتغيرات الاقتصاد الكلي قامت تلك الدراسات بدراسة الأثر التبادلي بين عجز الموازنة وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك بتطبيق اختبار السببية Causality Test حيث خلصت دراسة جابر(2021) إلى العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة في مصر ومعدل التضخم خلال الفترة ،2019/2018–2000/1999 وأشارت إلى وجود عجز هيكلي في الموازنة العامة للدولة، وإلى وجود علاقة موجبة تبادلية بين معدل التضخم وعجز الموازنة؛ سواء في الأجل القصير أو الطويل. في حين توصلت دراسة حسن (2020) إلى العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة في مصر في الفترة ،2018–1981 كما دلت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة كنسبة من الناتج، ومعدلات الفائدة الحقيقية ، وأن العلاقة سببية وثنائية الاتجاه في الأجلين القصير والطويل. وكذلك فإن التقديرات تدعم العلاقة السببية ثنائية

الاتجاه بعد إدخال متغيري عرض النقود، ومعدل التضخم في النموذج المقدر، كما ركزت دراسة حسن (2021) على اختبار مدى انطباق فرضية التوأمية بين عجز الميزانية العامة للدولة، وعجز الحساب الجاري على الاقتصاد المصري خلال 1976-2020 باستخدام نموذج ARDL متعدد المتغيرات (يضم أيضا معدل التضخم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، والمعروض النقدي) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين العجزين في الأجل الطويل وفي الأجل القصير، وكانت السببية ثنائية الاتجاه من عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري ، والعكس صحيح . بينما في الأجل الطويل كانت السببية أحادية الاتجاه من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة العامة، مما يلقي الضوء على أهمية العوامل الخارجية في تحديد التوازن الكلي داخل الاقتصاد المصري في الأجل الطويل. كما أشارت دراسة محمود (2021) إلى العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة والدين العام المحلي في مصر خلال الفترة 1974-2018 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ، (Multi Regression Model وخصائص معدلات التغير عبر الزمن (Quadratic Terms) (والأثر المتبادل Terms Interaction) بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لتراجع النمو الاقتصادي في تطور الدين العام المحلي من خلال قناة الإيرادات السيادية بالموازنة العامة ، وبالتالي وجود علاقة تبادلية بين الدين العام وعجز الموازنة العامة، كما تبين ضعف تأثير التضخم على الدين العام في الأجل القصير، في مقابل ارتفاع تأثير سعر الفائدة على تطور الدين العام المحلي من خلال قناة أعباء الدين العام كأحد بنود الإنفاق العام ويلاحظ من خلال مراجعة ما تقدم من الأدبيات والعديد من الدراسات السابقة، أنه هناك علاقة قصيرة وطويلة الأمد بين عجز الموازنة ، وعدد كبير من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأن هذه العلاقة متبادلة فيما بينهما؛ أي أن عجز الموازنة يؤثر في تلك المتغيرات، وأن تلك المتغيرات تؤثر في حجم العجز ونسبته إلى الناتج، وأن غالبية تلك المتغيرات هي الناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقود، ومعدل التضخم، وأسعار الفائدة الحقيقية، وأسعار الصرف؛ سواء الاسمية أو الحقيقية، وحجم الدين العام ، أو الدين الخارجي. وتختلف

درجة تأثير كل متغير على عجز الموازنة أو تأثره بها، بناء على الفترة الزمنية محل الدراسة، أوحتى الظروف الاقتصادية لكل دولة على حدة ، أو تبعا للظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، التي تؤثرفي هيكل وحجم الاقتصاد، ومن ثم تأثيرها على عجز الموازنة بالدولة. كما قد تختلف تبعا لدرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ذاته ، وحجم الإنفاق العام الذي تقوم به، وكذلك حجم الإيرادات الضريبية التي تحصلها، أو حجم الموارد الطبيعية التي تمتلكها، والتي تغطي جزءا كبيرا من إيراداتها؛ مثل حالة نيجيريا أو تنزانيا. كما حاولت دراسة (عاشور، أحمد 2022) بيان محددات عجز الموازنة في مصر خلال الفترة 1999-2022 والعلاقة بينها من خلال التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر في عجز الموازنة حيث أظهرت الدراسة وجود عجز هيكلي دائم في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة وقد تعددت أسباب هذا العجز بين خلل الاقتصاد الكلي، وتباطؤ معدلات النمو وتذبذبها، وعدم استدامتها، وكذلك العديد من الصدمات الخارجية والداخلية ذات التأثير السلبي القوي على أداء الاقتصاد المصري ككل وعلى أداء الموازنة العامة بصفة خاصة، وكذلك التوسع في الإنفاق العام ، سواء الجارية منها بزيادة المنفق على الأجور والدعم والمزايا الاجتماعية تحت ضغوط الارتفاعات الكبيرة في التضخم ، كما استنتجت الدراسة أن أهم المتغيرات التي تؤثر في عجز الموازنة تتمثل في ارتفاع أسعار الصرف للعملات الأجنبية، وانخفاض العملة المحلية، وارتفاع معدل التضخم، وأسعار الفائدة على أذون وسندات الخزانة، ونسب العجز السابقة، وكذلك نسب الدين الخارجي المرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار تقوم الدراسة الحالية بدراسة محددات عجز الموازنة باستخدام ذات المتغيرات التي استخدمتها غالبية الدراسات السابقة، وهي معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، معدل البطالة ، سعر الصرف الحقيقي للجنيه مقابل الدولار، وسعر الفائدة الحقيقي ، والدين الحكومي .

ثانيا : الإطار التحليلي لعجز الموازنة العامة في مصر وأسبابه وعلاجه

1- تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (1996/1995-2024/2023)

تهتم الحكومة المصرية منذ بداية التسعينات باتخاذ العديد من الاجراءات والسياسات لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية ضمن إطار مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ فى عام 1991 ضمن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي للبرنامج ، وقد ركزت الحكومة المصرية على انتهاج سياسة مالية انكماشية منذ بداية الاصلاح الاقتصادي من أجل ترشيد حجم الانفاق وزيادة الآيرادات العامة من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي. (الحماقي، آخرون،2016، ص63)

جدول رقم (1)

تطور عجز الموازنة العامة فى مصر خلال الفترة (1996/1995- 2024/2023)

(القيمة بالمليار جنيه والاسعار الجارية)

السنة المالية	الانفاق العام	الايرادات العامة	العجز الكلي *	الناتج المحلي الإجمالي	الانفاق إلى الناتج%	الايرادات إلى الناتج%	العجز إلى الناتج%
1995/1996	63.88	60.89	2.99	229.4	27.85	26.54	1.30
1996/1997	66.82	64.49	2.33	265.9	25.13	24.25	0.88
1997/1998	70.78	67.96	2.82	287.4	24.63	23.65	0.98
1998/1999	79.99	71.07	8.92	307.6	26.00	23.10	2.90
1999/2000	88.6	75.39	32.7	340.1	26.05	22.17	9.61
2000/2001	96.12	76.13	28.9	358.7	26.80	21.22	8.06
2001/2002	101.15	78.96	38.4	378.9	26.70	20.84	10.13
2002/2003	128.34	101.61	28.51	417.5	30.74	24.34	6.83
2003/2004	142.71	108.02	36.12	485.3	29.41	22.26	7.44
2004/2005	160.1	117.4	43.86	538.5	29.73	21.80	8.14
2005/2006	187.81	130.15	59.4	617.7	30.40	21.07	9.62
2006/2007	222.02	180.21	54.69	744.8	29.81	24.20	7.34
2007/2008	282.29	221.40	61.82	895.5	31.52	24.72	6.90

* يمثل العجز الكلي : العجز أو الفائض النقدي مضافاً إليه صافي حيازة الأصول المالية للدولة

6.89	27.11	33.73	1042.2	71.82	282.50	351.5	2008/2009
8.12	22.22	30.33	1206.7	98.03	268.11	365.98	2009/2010
7.95	20.85	29.46	1371.1	109.07	285.81	403.86	2010/2011
10.06	18.33	28.43	1656.6	166.7	303.6	470.99	2011/2012
13.00	19.00	31.90	1843.8	239.71	350.32	588.18	2012/2013
12.15	21.73	33.38	2101.9	255.43	456.78	701.51	2013/2014
11.50	19.15	30.18	2429.8	279.43	465.24	733.35	2014/2015
12.5	18.1	30.2	2708.5	339.5	491.48	817.84	2015/2016
10.9	19	29.7	3476.1	379.6	659.18	1031.95	2016/2017
9.7	18.5	28	4437.4	432.6	821.13	1244.4	2017/2018
8.4	18.8	27.1	5250.9	438.60	989.19	1424.0	2018/2019
7.4	15.5	22.8	6295	462.7	975.4	1434.7	2019/2020
6.8	16	22.8	6923	972.34	1108.6	1578.7	2020/2021
6.2	17.2	23.3	7842	484.41	1347.18	1831.02	2021/2022
6	15.5	21.6	9092	609.9	1563.9	2184.6	2022/2023
7.3	18.1	25.3	11841	824.44	2142.1	2990.9	2023/2024

* **يمثل العجز الكلي : العجز أو الفائض النقدي مضافاً إليه صافي حيازة الأصول المالية للدولة**

المصدر : * وزارة المالية ، الحساب الختامي ، التقارير المالية الشهرية ، مصر ، أعداد مختلفة .

*** البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة**

- يتضح من الجدول السابق تزايد عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغ 2.99 مليار فى عام 1996/1995 و بنسبة بلغت نحو 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 229.4 مليار جنيه، حيث بلغ حجم النفقات حوالي 63.88 مليار جنيه بمعدل نمو سنوي حوالي9.7% ، وبلغت الإيرادات نحو 60.9 مليار جنيه بمعدل نمو سنوي 9.3%.
- وقد انخفض العجز الكلي ليصل إلى أدنى مستوى له خلال الفترة محل الدراسة في عام 1997/96 ليصل إلى 2.33 مليار جنيه بنسبة 0.9%من الناتج المحلي الاجمالي البالغ 265.9 مليار جنيه ويرجع السبب في ذلك إلى ترشيد الانفاق الجاري وقصر الانفاق الاستثماري على الخدمات العامة والبنية الاساسية حيث بلغ حجم النفقات

66.82 مليار جنيه بمعدل نمو سنوي 4.39% ، كما يرجع إلى تنمية الايرادات العامة حيث بلغت الايرادات 64.49 مليار جنيه بمعدل نمو سنوي 5.58%.

- كما ارتفع العجز الكلي كرقم مطلق وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فى عام 1999/1998 ليصل نحو 8.9 مليار جنيه بما نسبته 2.9% من الناتج المحلى الاجمالي الذي وصل نحو 307.6 مليار جنيه مقابل 2.8 مليار جنيه فى عام 1998/1997 بما نسبته 0.98% من الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ نحو287.4 مليار جنيه ، حيث بلغ حجم النفقات حوالي 80 مليار جنيه بمعدل نمو سنوي نحو 13% (وقد تركزت الزيادة فى النفقات فى بنود النفقات الجارية والتى بلغت نحو 60.3 مليار جنيه منها حوالي 16.4 مليار فوائد على الديون المحلية والخارجية) مقابل نحو 71 مليار جنيه للايرادات بمعدل نمو سنوي 4.6% .
- وعلى الرغم من استهداف السياسة المالية زيادة الموارد من خلال إصلاح النظام الضريبي وتنشيط تحصيل المتأخرات المستحقة للحكومة والاعتماد على الموارد الذاتية ، فقد استمر العجز الكلى فى الارتفاع خلال عام 2000/1999 حيث بلغ نحو 32.7 مليار جنيه بما نسبته 9.6 % من الناتج المحلى الإجمالي الذي بلغ نحو 340.1 مليار جنيه وبلغت النفقات العامة نحو ٨٨,٦ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 10.8 % (وقد تركزت الزيادة فى النفقات فى بنود النفقات الجارية والتي بلغت نحو 70 مليار منها نحو 18.6 مليار فوائد على الديون المحلية والخارجية ونحو 22.2 مليار أجور ومرتبات) مقابل نحو 75.4 مليار للإيرادات بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 6.2 % ، مما تسبب فى تفاقم حجم العجز الكلى فى عام 2000 /2001 ليصل نحو 28.9 مليار جنيه بما نسبته 8.06% من الناتج المحلي الاجمالي ، حيث بلغ حجم النفقات العامة نحو 96.12 مليار جنيه بمعدل نمو 8.5% (وقد تركزت الزيادة فى النفقات فى بنود النفقات الجارية والتي تعتبر جزء من النفقات العامة والتى بلغت نحو 80.8 مليارا منها نحو 20.9 مليارا فوائد على الديون المحلية والخارجية .و 25.2 مليارا أجور ومرتبات) مقابل نحو 76.13 مليار للإيرادات بمعدل نمو 0.9%. (يونس، 2012،ص6)

- كما انخفض العجز الكلى فى عام 2003/2002 ليصل الى نحو 28.5 مليار جنيه بما نسبته 6،83% من الناتج المحلى وذلك بالمقارنة بنحو 38.4 مليارا فى عام 2001 / 2002 بما نسبته 10.13% من الناتج المحلى الإجمالي ، حيث بلغ حجم النفقات فى عام 2003/2002 نحو 128.34 مليار جنيه (وقد تركزت الزيادة فى النفقات فى بنود النفقات الجارية والتي بلغت نحو 95.2 مليارا منها نحو 26.8 مليارا فوائد على الديون المحلية والخارجية و 31.5 % مليار أجور ومرتبات) فى حين بلغ حجم الإيرادات نحو 101.61 مليار جنيه.
- وبالرغم من سعى الحكومة لترشيد الإنفاق العام والعمل على زيادة الإيرادات العامة إلا أن الفارق بين كلاً من الإيرادات العامة والنفقات العامة قد تزايد بعد ذلك بدرجة كبيرة وهو ما أدى إلى زيادة العجز الكلى وتسجيله لمعدلات نمو مرتفعة ، فقد وصل العجز الكلى فى عام 2004/ 2005 ارتفاعه ليصل إلى نحو 43.86 مليار جنيه بما نسبته 8.14 % من الناتج المحلى الإجمالي، بالمقارنة بنحو 36.12 مليارا فى عام 2003 / 2004 بما نسبته 7.44% من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ حجم النفقات فى عام 2005/2004 نحو 160.1 مليار جنيه بمعدل نمو 10.86 % (وقد تركزت الزيادة فى النفقات فى بنود النفقات الجارية والتي بلغت نحو 137.2 مليارا منها نحو 32.8 مليارا فوائد على الديون المحلية والخارجية و 41.2 مليارا أجور ومرتبات) فى حين بلغت الإيرادات نحو 17.4 مليارا بمعدل نمو 8% فقط ووفقا للمؤشرات فى الفترة الحالية فقد بلغ العجز الكلى فى عام 2005 /2006 نحو 59.4 مليار جنيه بما نسبته نحو 9.62% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك مقارنة بنحو 43.86 مليار جنيه فى عام 2004 / 2005 حيث بلغ حجم النفقات نحو 204.5 مليار جنيه من الناتج المحلى الإجمالي بمعدل نمو بلغ نحو 29 % ، فى حين بلغت الإيرادات نحو 130.15 مليار جنية. (عبدالله ، 2007، ص5-ص6)
- وفى عام 2008/2007 انخفضت نسبة العجز فى النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى 6.9% ويرجع انخفاض نسبة العجز إلى الزيادة في الإيرادات التى بلغت نحو 221.4 مليار جنيه بمعدل نمو حوالي 19% بالمقارنة بالنفقات العامة

التى بلغت 282.29 مليار جنيه وبمعدل نمو 21% وذلك نتيجة لتوجيهات الحكومة باتباع سياسات تعمل على ضبط عجز الموازنة، منها إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية، وزيادة ضريبة المبيعات على بعض المنتجات، كما اكتسب الاقتصاد المصري مقومات زادت من قدرته على التعامل مع الظروف المختلفة المحيطة به بمرونة أكبر، فاستطاع استيعاب أزمة ارتفاع الأسعار العالمية في عام 2008/2007 إلى حد كبير، من خلال تطبيق حزمة برامج وإعادة تدوير الفوائض التي حققها أثناء سنوات النمو المرتفع، والتي تضمنت إجراءات لزيادة برامج الدعم وزيادة الأجور .وتم تمويل هذه الحزمة بإجراءات ضريبية وقع معظم أعبائها على الأغنياء، كذلك استطاع أن يصمد أمام الأزمة المالية العالمية، ويتمكن من تحقيق معدلات نمو إيجابية، استناداً إلى التنوع في القطاعات الدافعة للنمو، والتغيرات الهيكلية التي طرأت على التشريعات والمؤسسات التي تدير الاقتصاد، والإصلاحات التي تمت في القطاع المالي والمصرفي، وكذلك الإجراءات التي اتبعها كل من وزارة المالية والبنك المركزي في التعامل مع الأزمة. وللحد من عجز الموازنة العامة شهدت السنة المالية 2008/2007 صدور بعض التشريعات التي استهدفت تنمية الإيرادات العامة وترشيد استخدام الدعم، فقد صدر القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة، وعدلت بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل، وقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية، وقانون الضريبة على المبيعات، وتم خفض فئات التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج، لعلاج التشوهات الجمركية التي تعانيها بعض الصناعات المحلية، ورفع أسعار بيع الغاز الطبيعي والطاقة الكهربية للشركات الصناعية الكثيفة الاستهلاك للطاقة. وفي مجال ترشيد استخدام الدعم تم إعفاء عدد من السلع الغذائية من الرسوم الجمركية، بهدف تخفيض أسعارها في السوق المحلي .

- كما تزايدت النفقات العامة فى عام 2012 / 2013 وترجع إلى زيادة الأجور وتعويضات العاملين التى بلغت 143 مليار جنيه) مقارنة بما قيمته 122.8 مليار جنيه في موازنة عام 2011 /2012 بزيادة قدرها 20.2 مليار جنيه، بمعدل نمو 16.4% ،

وهذه الأجور تمثل نسبة 24.5% من إجمالي المصروفات في موازنة عام 2013/2012 ، وترجع الزيادة في الأجور إلى التحسينات التي تقررت على دخول بعض الفئات العاملة في الحكومة، سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو تحسين دخول الأئمة والوعاظ، وتحسين كادر هيئة الشرطة . (ابراهيم ، 2015،ص101-ص102)

- وقد انخفض العجز الكلي فى عام 2016/2015 ليصل إلى نحو 251.09 مليار جنيه بنسبة 8.9% من الناتج المحلي الاجمالي الذي وصل نحو 2833.4 مليار جنيه وذلك بالمقارنة بالعام السابق 2015/2014 حيث بلغ العجز 279.43 مليار جنيه وبنسبة 11.5% من الناتج المحلي الاجمالي ، فى حين بلغ حجم النفقات العامة فى عام 2016/2015 نحو 864.57 مليار جنيه مقارنة بالعام السابق 2015/2014 الذي بلغ نحو 733.35 مليار جنيه وبمعدل نمو سنوى نحو 15% بينما بلغت الايرادات نحو 622.28 مليار جنيه بالمقارنة بالعام السابق 2015/2014 الذي بلغت نحو 465.24 مليار جنيه وبمعدل نمو سنوي نحو 25%.
- وقد زاد العجز الكلي فى عام 2024/2023 ليصل إلى نحو 824.44 مليار جنيه بنسبة 7.3% من الناتج المحلي الاجمالي الذي وصل نحو 11841 مليار جنيه وذلك بالمقارنة بالعام السابق 2023/2022 حيث بلغ العجز 9092 مليار جنيه وبنسبة 6% من الناتج المحلي الاجمالي ، فى حين بلغ حجم النفقات العامة فى عام 2024/2023 نحو 2990.9 مليار جنيه مقارنة بالعام السابق 2023/2022 الذي بلغ نحو 2184.6 مليار جنيه وبمعدل نمو سنوى نحو 36.9% بينما بلغت الايرادات نحو 2142.1 مليار جنيه بالمقارنة بالعام السابق 2023/2022 الذي بلغت نحو 1563.9 مليار جنيه وبمعدل نمو سنوي نحو 37%.
- ونلاحظ من الجدول السابق في نهاية الأمر أن نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي قد تراجعت في حين زادت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة ، ويرجع ذلك إلى أن السياسة المالية للحكومة قد استهدفت خلال تلك الفترة دائما تنفيذ برامج الاستثمارات التى يتم إدراجها فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة مع مراعاة التناسب بين الإيرادات المتاحة

لتمويلها دون الإخلال باعتبارات البعد الاجتماعي فى جانب الإنفاق ، هذا إلى جانب وجود فارق كبير بين نسبة النفقات الجارية بالمقارنة بنسبة النفقات الاستثمارية خلال فترة الدراسة ، مما يؤكد اتجاه جزء كبير من النفقات العامة إلى البنود الاستهلاكية والذي يساهم بشكل كبيرفى زيادة العجز وعلى الجانب الآخر ضعف النفقات الاستثمارية والتي من شأنها تحقيق إيرادات مستقبلية ذات آثار اقتصادية إيجابية .

2- تحليل أسباب عجز الموازنة العامة فى مصر

إن عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع التزايد من عام إلى آخر خلال العقدين الماضيين ، ومن ثم فإنه يعد عجزا هيكليا وليس عجزا دوريا، لأنه غيرمرتبط بالدورة الاقتصادية، بل هو مستمر في التزايد برغم معدلات النمو المرتفعة وحالات الرواج التي تحققت خلال الفترات الماضية، وفيما يلي نوضح أسباب وجود عجز دائم فى الموازنة العامة للدولة وذلك للأسباب التالية: (يونس،2012،ص7)

أ- استمرار تزايد معدلات الإنفاق العام بصفه عامة حيث بلغ فى عام 1996/1995 نحو 64 مليار جنيه واستمر فى الزيادة حتى وصل إلى نحو 2991 مليار جنيه فى عام 2024/2023 وخاصة زيادة حجم الانفاق الجاري على حساب تراجع حجم الانفاق الاستثمارى .

ب- زيادة نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي حيث تراوحت هذه النسبة ما بين نحو 22% إلى 34% خلال الفترة محل الدراسة .

ج- أسباب تتعلق بالتوسع في الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية وبخاصة في نهاية التسعينات وبداية الألفينات؛ حيث المشروعات القومية كتوشكي، ومشروع تنمية شمال سيناء، ومشروع التنمية الصناعية لمنطقة غرب خليج السويس، والتي ظلت تمثل عبئا كبيرا على الموازنة العامة للدولة، خاصة مع تراجع العوائد من ورائها (العيسوي، 2007) وقد استمرت زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية بعد عام 2014 وإنشاء العديد من المدن الجديدة والطرق والكباري؛ مما كلف الدولة مبالغ تخطت 12تريليون جنيه مصري (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2022.) وكذلك ارتفاع مخصصات

الأجور مع تثبيت العمالة المؤقتة بعد يناير ،2011 والبالغ عددهم نحو مليون عامل إضافة إلى العلاوات السنوية الإضافية؛ لمواجهة ارتفاع الأسعار، وفرض حدود دنيا للأجر، إضافة إلى ارتفاع تكلفة فاتورة الدعم بعد إضافة مواليد جدد على بطاقات التموين، ورفع الحدود الدنيا للمعاشات، وكذلك معاش الضمان الاجتماعي، ومعاشي تكافل وكرامة (العيسوي، وآخرون، .2016)

د- انخفاض الموارد العامة للدولة ، خاصة الضرائب عما كان مقدراً ، نتيجة للأحداث التي شهدتها مصر منذ عام 2011 ، مثل الانفلات الأمني، والاضطراب السياسي، وإغلاق العديد من المصانع، وكل هذا أثر بشكل سلبي في الأرباح المحققة ، ومن ثم في حصيلة الضرائب.(لطفى،2013، ص8) ، حيث ضعف الأداء الضريبي وعدم كفاية الحصيلة الضريبية لتمويل النفقات العامة فقد بلغت متحصلات الضرائب فى عام 2024/2023 نحو 1.483 تريليون جنيه وهى تمثل نحو 49% فقط من النفقات العامة التي بلغت 2.991 تريليون جنيه فى نفس العام. ويرجع ذلك لزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي(الخفي) وغياب الوعي الضريبي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي .

ه- ارتفاع حجم الدين الخارجي والذي بلغ نحو 152885.2 مليون دولار وكذلك الفوائد المدفوعة على الدين العام الخارجي والتى بلغت نحو 9091.9 مليون دولار فى العام المالي 2024/2023 (وزارة المالية،2024)

و- مشكلة المتأخرات الضريبية المستحقة للحكومة لدى الجهات المختلفة أو الأفراد والتى كانت تمثل 2.4مليار جنيه فى عام 2004 ثم بلغت فى عام 2016 إلى نحو 70 مليار جنيه (ابراهيم،2015،ص105) . ثم وصلت هذه المتأخرات في عام 2023 الى نحو 294.8 مليار جنيه ثم بلغت في عام 2024 الي نحو 316.1 مليار جنيه وعدم خضوع معظم أصحاب الدخول العليا وأصحاب الثروات للضرائب، بسبب ما يتمتعون به من نفوذ سياسي واجتماعي، مما يمكنهم من التهرب من أية تشريعات ضريبية. (وزارة المالية،2024)

ز- من أهم الأسباب المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والمؤثرة في تفاقم عجز الموازنة الحكومية عدم الربط بين السياسة المالية من ناحية والسياستين النقدية والتجارة الخارجية من ناحية أخري, أما عن أهم الأسباب المرتبطة بالنظم المحاسبية المطبقة حاليا بالقطاع الحكومي وذات التأثير المباشر علي تفاقم حدة عجز الموازنة بهذا القطاع فهي التمسك المستمر بنظم الرقابة المالية وموازنة البنود ونظام المعلومات غير الكفء, فضلا عن كثرة المخالفات المالية والإدارية دون وضع حد لتكرارها مستقبلا, هذا بالإضافة إلي عدم قيام الأجهزة التنفيذية والرقابية بمطابقة أرقام الموازنة بأرقام الحساب الختامي لتحديد وتحليل وتفسير دوافع الإنحرافات المالية تأكيدا لنص المادة رقم118 من الدستور. (زيدان،2004، ص5).

ح- أسباب تتعلق بالصدمات الخارجية التي أثرت بشدة على أداء الاقتصاد المصري، ولعل من أهمها أحداث الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بانهيار برج التجارة العالمية في ،2001 وتأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية العالمية ومنها أوضاع مصر، ثم الحرب الأمريكية في العراق عام 2003 وتأثيرها على العمالة المصرية وعلى الاقتصاد المصري ككل، ثم الأزمة الاقتصادية العالمية عام ،2008 وقيام الحكومة المصرية بضخ حزم تمويلية تقدر بنحو 12مليار جنيه في هذا الوقت؛ لتقليل أعباء تلك الأزمة (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،2009) ، ثم جائحة كورونا في 2019 والتي قامت فيها الدولة المصرية بضخ حزم تمويلية تقدر بنحو 100مليار جنيه إضافية وزارة المالية، ، 2020 وأخيرا الحرب الروسية الأوكرانية في 2022 وتأثيراتها على أسعار المواد الأولية، والمواد الخام، وأسعار الطاقة والمعادن؛ الأمر الذي أثر على كافة الموازنات في دول العالم ومنها مصر. فعلى سبيل المثال،ُبنيت تقديرات الموازنة خلال العام 2022/2021 على أساس أن سعر برميل النفط 60 دولار للبرميل ، وأن أي زيادة في سعر البرميل بدولار واحد تكلف الموازنة 2-3 مليارات جنيه بحسب سعر الصرف السائد، كما تم تقدير سعر شراء طن القمح بنحو 255 دولار للطن، علما بأن أي ارتفاع في السعر بدولار واحد يكلف الموازنة نحو 100 مليون

جنيه إضافية بحسب سعر الصرف السائد كما أن ارتفاع أسعار الفائدة بنحو نقطة مئوية واحدة يؤثر على فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة بنحو 12- 10 مليار جنيه (وزارة المالية، البيان المالي التمهيدي،2021). وما حدث هو تضاعف أسعار النفط؛ حيث وصل البرميل في بعض الأوقات خلال هذا العام إلى 120 دولار للبرميل ، وتجاوز سعر طن القمح نحو 420 دولا ر للطن، وتم رفع سعر الفائدة بأكثر من 6 نقاط مئوية منذ مارس 2022 وحتى عام 2024 وكل ذلك له تأثيراته الواضحة على حجم العجز الكلي.

وقد ترتب على عجز الموازنة العامة للدولة مجموعة كبيرة من المخاطر لعل من أهمها وقوع الدولة في حالة التضخم الذي بلغ 37.5% في عام 2024 حيث إنه عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الدولة لتغطية العجز باللجوء إلى الإصدار النقدي وطبع كميات إضافية من النقود فتزداد الكتلة النقدية المتداولة فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتا ، فترتفع الأسعار ويحدث التضخم وتنخفض قيمة العملة للدولة ، كما إن وجود العجز في الموازنة العامة دفع الحكومة إلى الاقتراض من الداخل أو الخارج وما يترتب عليه من زيادة عبء الدين الخارجي وكذلك عبء الفوائد على القروض .حيث بلغ الدين الحكومي 80.5% من الناتج المحلي الإجمالي ، كما إن وجود العجز فى الموازنة العامة يؤدى إلى اللجوء للأقتراض الداخلى عن طريق أصدار أذون خزانة وسندات على الخزانة العامة مما يعنى سحب أموال كانت جاهزة لزيادة الاستثمار الخاص فى مجالات الصناعة والتجارة والسياحة وغيرها وهذا ينعكس بدوره على انخفاض الناتج المحلي ،(هزرشي، الأمين،2011، ص8)

4- سياسات علاج عجز الموازنة العامة للدولة

أ- سياسة علاج عجز الموازنة العامة حسب الأسس الدولية

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة العامة , و كيفية مواجهتها , بإيجاد الطرق المثلى لتمويله و التعامل معه , و سنحاول أن نستعرض في هذا الجانب , التوجهات الاقتصادية الحالية لمعالجة مشكلة عجز الموازنة العامة حسب الأسس

الدولية و التطبيقات الحديثة ، فمن دول العالم من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة , و منها من تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل عجزها و خاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتنتهج كثيرا من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على إجراءات و طرق علاجية, تختلف حسب طبيعة نظامها المالي و خصائصه وتهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة, وزيادة الإيرادات الضريبية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة و التخطيط المحكم, و في إطار برامج الإصلاح الذاتي, و بهدف علاج عجز الموازنة العامة تلجأ الدولة إلى إتباع السياسات التمويلية التالية: (عبد القادر، 2010،ص3- ص7)

1- **سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة العامة :** حيث تلجأ الدولة إلى الاقتراض الداخلي بدلاً من طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر سندات الخزانة لتمويل العجز في الموازنة العامة , غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة .
2- **ترشيد النفقات العامة :** وهو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد فهو يشمل بضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات و الأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني .
3- **سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة :** و يهدف هذا الإجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض , أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة , نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية . ويدخل في سياسة التمويل الخارجي سندات الخزانة التي تستقطب الأموال الأجنبية و استخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي و تنشيطه من خلال تشجيع الصادرات في الوقت نفسه , و هو ما يحقق نتائج كبيرة و يقلل من عجز الموازنة العامة , و

من الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي , تنتهجه الدول الصناعية و لا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح في الدول النامية لأن العبء الذي تتحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد سيفوق حجم العائدات من هذه القروض .

ب- سياسة علاج عجز الموازنة العامة في مصر

وبالرغم من كل ما تبذله الدول من جهود للتخلصّ من مشكلة العجز في موازناتها العامة، إلا أنّ معظمها لم يتوصل بعد إلى حلول جذرية - ولاسيما الدول النامية ومنها مصر والتي تتميز أساسا بانعدام استقرارها الاقتصادي، والذي زاد من تفاقم مشكلة العجز في موازناتها في الوقت الراهن، هو زيادة المسؤولّيات المترتبّة عليها والحاجات المتزايدة للإنفاق العام، وفي ذات الوقت قله الموارد اللازمة لتغطية هذا الإنفاق، الأمر الذي يدفع الدولة لتأمين الأموال اللازمة إمّا من خلال الإصدارات النقدّية أو اللجوء إلى السندات أو القروض سواء أكانت داخلّية أو خارجّية، وفي بعض الدول النامية تضطر الدولة إضافة إلى ما سبق اللجوء لتعديل سياساتها المالّية، من خلال تخفيض الإنفاق العام وترشيده كإحدى البدائل لتخفيض عجز الموازنة العامة.(عنقة،2010،ص14)

وقد اتبعت الحكومة المصرية سياسات مالية انكماشية من أجل تخفيض العجز الكلي للموازنه العامة للدولة ، فى ضوء برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لبرنامج الاصلاح الاقتصادي المصري من خلال محاولات لترشيد النفقات العامة مع تخفيض الانفاق على السلع الترفيهية وزيادة الإيرادات العامة بزيادة الحصيلة الضريبية حيث تقوم الحكومة بتطبيق برنامج مالي يستهدف إعادة ترتيب أولويات الآنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية وذلك كما يلي . (T.Palmer, 2012, P4)

1- إعادة ترتيب أولويات الانفاق

حيث يعتبر هذا الموضوع أحد أهم السياسات التى يعكسها مشروع الموازنة العامة للدولة ففي العام المالي 2024/2023 يتم ترشيد الانفاق العام بأقصي قدر ممكن

والتأكد من أن المصروفات تتجه للغرض الذي أنشأت من أجله وتسعى الحكومة إلى إعادة توجيه الوفورات المحققة نحو بنود أخرى ذات بعد اجتماعي مثل التعليم والصحة العامة وسيتم ذلك من خلال ما يلي :-

أ- <u>استكمال برنامج ترشيد دعم الطاقة</u>

إن الدعم الحكومي بصورته الحالية يمثل عقبة فى طريق اصلاح العجز المزمن فى الموازنة العامة للدولة نظراً لاستحواذه على حوالي 25% من الإنفاق الحكومي وهو ما يضعف قدرة الدولة الخاصة بالانفاق على الاستثمار اللازم لدعم التنمية ، حيث إن مخصصات الدعم بلغت نحو 493.12 مليار جنيه للعام المالي 2024/2023 مقابل 412.5 مليار جنيه العام السابق 2023/2022 ، كما ان زيادة مقدار الدعم السلعي بصفة عامة ودعم الطاقة بصفة خاصة يؤدى إلى استنزاف موارد الدولة ويتسبب فى صعوبة توفير المنتجات البترولية فى السوق المحلية مما يؤثر على العديد من القطاعات وخاصة الصناعية وبالتالي فإن ترشيد دعم الطاقة يعتبر من أهم الاصلاحات التى بدأت الحكومة فى تطبيقها نظراً لضخامة حجم المبلغ الموجه لدعم الطاقة (بترول وكهرباء)، وكان البيان المالى لمشروع الموازنة العامة للعام المالى 2025/2024، قد كشف أنه تم زيادة مخصصات دعم المواد البترولية والكهرباء إلى 154.5 مليار جنيه مقابل 119.4 مليار جنيه عن العام السابق 2024/2023 وبنسبة بلغت 77.28% ، (وزارة المالية، 2025/2024)

ب- <u>السيطره على الأجور</u>

إتجهت الحكومة إلى تطبيق سياسة مالية تهدف إلى تخفيض حجم العجز الكلي للموازنة من خلال إتخاذ الإجراءات التالية:

- تطبيق الحد الأدنى للأجور (6000 جنيه شهريا) وتطبيق الحد الأقصى (42000 جنيه شهريا)، وقد أصدر رئيس الجمهورية قانونا بذلك يهدف إلى تقليل الفوارق بين الدخول وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية مع تطبيق ذلك على كافة العاملين لدى الدولة من قضاء والهيئة العامة للبترول والبنوك العامة والشرطة والجيش والصحافة.

- عدم ضم أي علاوة جديدة للمرتب الأساسي مع خضوع العلاوات الخاصة المقررة حديثاً للضريبة على المرتبات .
- اتباع سياسة إحلال واضحة ومحددة بالنسبة للعاملين بالجهاز الاداري للدولة الذين سيتم إحالتهم للمعاش بعاملين جدد على أن يتم تحديد نسبة الآحلال بحسب الاحتياجات الفعلية للجهاز الاداري (الحماقي،آخرون،2016،ص69)
- بلغت الاجور في العام المالي 2024/2023 نحو 493.8 مليار مقارنة بالعام السابق 2023/2022 حيث بلغت الأجور نحو 412.46 مليار جنيه وبنسبة زيادة بلغت نحو 8.35% ، فقط وذلك لمواجهه التضخم فى الاسعار. (النشرتى،2014،ص2)

2- <u>توسيع القاعدة الضريبية</u>

بلغت الإيرادات الضريبية فى العام المالي 2024/2023 نحو 1.550 تريليون جنيه وبنسبة زيادة نحو 23.2% وذلك مقارنة بالعام المالي 2023/2022 حيث بلغت الايرادات من الضرائب نحو 1.258 تريليون جنيه ، ومن المتوقع أن يتحقق ايرادات ضريبية وفقاً للموازنة العامة 2025/2024 بحوالي 2.2 تريليون جنيه وبنسبة زيادة نحو 32% ، ويمكن تقسيم هذه الايرادات الضريبية الى 1.1 تريليون ضرائب عامة و719.9 مليار قيمة مضافة و99.2 مليار جنيه ضرائب جمركية. (وزارة المالية،2025/2024)

<u>5- رؤية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة</u>

من الناحية الفنية تنطلق رؤية صندوق النقد والبنك الدوليين من الأفكار النيوكلاسيكية التى ترى أن عجز الموازنة التى تعاني منه معظم الدول النامية إنما يرجع إلى وجود فائض طلب فى الاقتصاد القومي يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي فى الداخل الأمر الذي يؤدى إلى حدوث التضخم ، وهذا الإفراط فى الطلب ناجم عن وجود طموحات إنمائية واستهلاكية تفوق موارد الدولة وسوء استخدام الموارد الاقتصادية ولهذا فإن القضاء على عجز الموازنة يتطلب القضاء على هذا الفائض . (الحاج،2007،ص11)

ويشترط صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة , تدعيم مجموعة من السياسات الموجهة إلى القطاع المالي , وهو ما تعمل به الدول الراغبة في الاستفادة من برامجه , و ذلك بتطبيق جملة من التدابير المالية و تعديل سياستها القائمة , وهو النشاط الضروري قبل الحصول على الدعم المالي كجزء من عملية التكيف الذي يهدف إليه الصندوق , و يشمل جملة التدابير الخاصة بجوانب المصروفات , ويجب اتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط الانفاق بما يقلل عجز الموازنة العامة و المصروفات المقصودة لتخفيض هذه النفقات و ذلك بالتركيز على الجوانب التالية : (عبد القادر،2010،ص3-ص7)

أ- إجراء الإستقطاعات المالية للقطاعات التي تتحمل التقشف ، كقطاع الدفاع و القطاع الإجتماعي و قطاع الإدارة .

ب- إلغاء المعونات و المصروفات الإستهلاكية التي تشجع النمو و الإستثمار ، أي إلغاء الدعم الحكومي على السلع الضرورية ، و حصرها في الفئات المستحقة لها ، بشرط أن يتم التخفيض في التكاليف المترتبة على هذا الإجراء ، كتخفيض أعداد الموظفين في القطاع العام .

ج- أما في جانب الضرائب ، فإن البرنامج يوصي بضرورة تطبيق الإصلاحات الضريبية إلى زيادة المرونة و شمولية النظام الضريبي ، و تندرج هذه السياسة ضمن الإجراءات الهادفة إلى زيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية و تحسين وسائل جبايتها بما يقلل التهرب الضريبي .

د- إستخدام سياسة تسعيرية تتناسب و تكلفة إنتاج السلع و الخدمات .

ه- كما يوصي الصندوق بإجراء دراسات لإمكانية تطبيق الخصخصة على إعتبار أنها تؤدي إلى تقليل أعباء الأنفاق العام ، مما يقلل العبء عن الموازنة العامة و يخفض العجز فيها .

و- في مجال ميزان المدفوعات يشير صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تقليل عجز الميزان التجاري ، بتصحيح الثغرة المالية بين الإستثمارات و إدخارات القطاع الخاص و عجز أو فائض الحكومة ، كما أن برنامج صندوق النقد الدولي يضع حدودا عليا للإهتمام المصرفي الداخلي للحكومة و الذي يهدف إلى مراعاة الحدود للقروض الحكومية المسموح بها لتمويل عجز الموازنة العامة .

ز- التخلص من الدعم الذي تقدمه الدولة للوحدات الانتاجية فى القطاع العام الذي يحقق خسائر ، ويكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص وأن تمتنع الدولة عن الاستثمار فى المجالات التى يمكن للقطاع الخاص القيام بها .(الحاج،2007 .ص12)

ثالثاً: التحليل القياسى للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة

1- عرض لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة فى مصر

أ- سعر الصرف الرسمي

يسبب تزايد الانفاق الحكومي يحدث عجز الموازنة وتتزايد الواردات ويتراجع ميزان الحساب الجاري ، ويتأثر سعر الصرف باتجاهين معاكسين فمن جانب أن ارتفاع سعر الفائدة وزيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل تعطي قوة إلى العملة المحلية تتمثل بارتفاع سعر صرفها إزاء العملات الأخرى ، ومن جانب آخر أن ارتفاع مستوى الطلب الكلى وتزايد الواردات من شأنه أن يضعف العملة المحلية فينخفض سعر صرفها ، ومن الضروري تقليل حدة التقلبات فى سعر الصرف حيث إنه كلما زادت هذه التقلبات كلما انخفضت رغبة المستثمرين فى استثمار اموالهم داخل اقتصاد البلد وفى هذا الصدد نجد أن مصر مثلها مثل العديد من الدول النامية كان لديها أسعار صرف متعددة ولكن مع تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي تم توحيد هذه الاسعار فى سعر موحد يتبع اقتصاديات السوق . (منشد،2004،ص33)

شكل رقم (1)

تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الآمريكي خلال الفترة(1995- 2024)

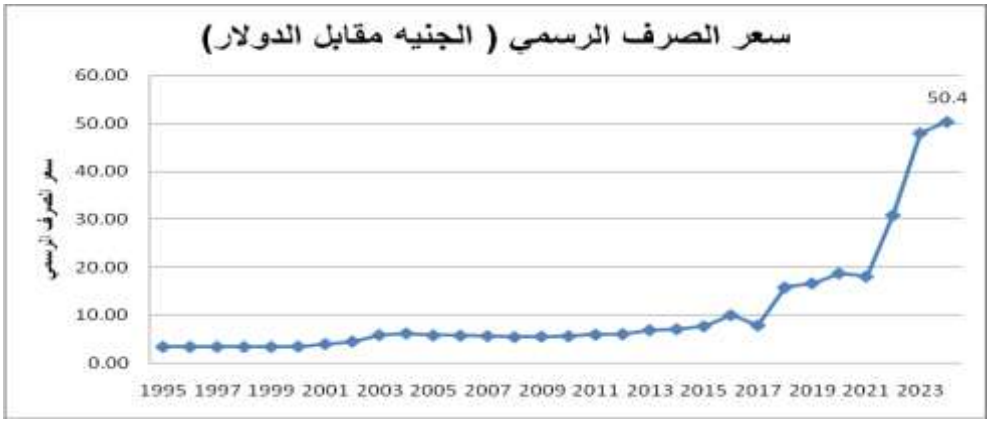

www.Worldbank.com/periodicals/egypt/macroecindicators

*** وزارة المالية ، الحساب الختامي ، التقارير المالية الشهرية ، مصر ، أعداد مختلفة**

يتضح من الشكل السابق ومع تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي أن اصبح الجنيه المصري ثابت لحد كبير أمام الدولار الأمريكي فقد استقر الدولار عند 3.40 جنيه تقريبا فى الفترة من 1995 – 2000 ثم وصل إلى 4 جنيه فى عام 2001 واستمر سعر صرف الجنيه فى الانخفاض امام الدولار إلى أن وصل الدولار إلى 5.93 جنيه فى عام 2011 ثم انخفض الجنيه أمام الدولار ليصل إلى 7.69 جنيه فى عام 2015 ، ومن المعروف أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي طالب مصر بتخفيض سعر صرف الجنيه منذ عام 2018 حتى وصل الي 50.4 في عام 2024 كشرط للحصول على القرض ولجعل الصادرات المصرية لديها قدرة أكبر على المنافسة في الأسواق الاجنبية إلا أن وجهة نظر مصر كانت ترى عدم مرونة الصادرات المصرية وأن تخفيض سعر الصرف سوف يكون له آثار سلبية على الاقتصاد المصري مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة لزيادة عبء الدين الخارجي .

ب- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

إن الهدف الأسمى لأي برنامج اقتصادي هو زيادة معدلات النمو ورفع مستوى دخول الأفراد وتحسين ظروف معيشتهم وخلق فرص عمل جديدة مع تقليل نسبة الفقر في المجتمع.وبالنسبة لمعدل النمو فى الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً فى عام 1995 من 4.6% إلى 5.5% فى عام 1997 ثم وصل لأعلى قيمة له فى عامي 1999 ، 2006 وبنسبة بلغت 6.1% ، 6.8% على الترتيب فى حين وصل إلى أقل قيمة له فى عام 2011 بنسبة بلغت نحو 1.78% نتيجة لقيام ثورة 25يناير وعدم الاستقرار السياسي ثم استمر في الزيادة ليصل في عام 2020 الى 6.6 % ثم انخفض في عام 2024 ليصل الى 3.8 % بسبب سوء الأوضاع في غزة كما يتضح من الشكل التالي .

شكل رقم (2)

تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فى مصر خلال الفترة (1995- 2024)

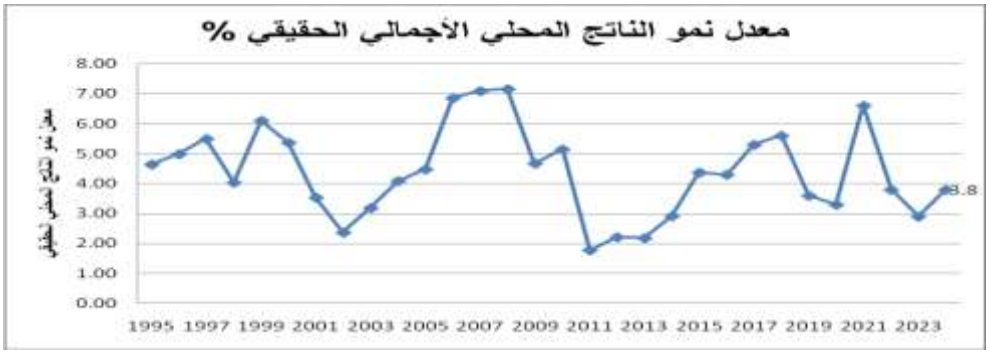

www.Worldbank.com/periodicals/egypt/macroecindicator

*** وزارة المالية ، الحساب الختامي ، التقارير المالية الشهرية ، مصر ، أعداد مختلفة**

ج - معدل التضخم

إن معدلات التضخم من العوامل الهامة في جذب الاستثمارات فكلما انخفض هذا المعدل كلما دل ذلك على مدى جاذبية الدولة للاستثمارات والعكس صحيح ، وعادة ما يتجنب المستثمرون الأجانب البلدان التي تعرف معدلات تضخم عالية، لأن ذلك سيدفعها إلى إتخاذ

إجراءات وقائية للحد أو التخفيف منه، وذلك إعتمادا على السياسات النقدية والمالية التقييدية التي تؤثر على هيكل التجارة الخارجية وأسعار الصرف. (صبح،2000،ص90)

و قد وصل معدل التضخم إلى حوالي 20% وذلك فترة ما قبل الاصلاح الاقتصادي حيث أن السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كانت من أهم أولويات برنامج الاصلاح الاقتصادي ، وقد قامت الحكومة بتحجيم الطلب على السلع والخدمات عن طريق امتصاص السيولة من السوق وذلك باستحداث ادوات مالية جديدة لأول مرة متمثلة فى أدوات الخزانة العامة ذات الآجال المختلفة قصيرة الأجل بداية من عام 1991 ثم تبعت ذلك بسندات الخزانة (5-10 سنوات) فى عام 1995 وقد ساعد هذا الإجراء على امتصاص السيولة وانخفاض معدلات التضخم من 15.7% فى عام 1995 إلى 2.3% فقط فى عام 2001 ثم استمرت معدلات التضخم بعد ذلك فى الارتفاع والانخفاض إلى أن وصلت لأعلى قيمة لها فى عامي 2023 ، 2024 وبنسبة بلغت نحو 35.7 % ، 37.5% على التوالي بسبب تداعيات الأوضاع في غزة وانخفاض عائدات قناه السويس وارتفاع الأسعار النسبية والنمو النقدي مقارنة باحتياجات الاقتصاد من أجل تمويل عجز الميزانية بالأضافة الى تحرير سعر الصرف وارتفاع أسعار الطاقة.

شكل رقم (3)

تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة من(1995- 2024)

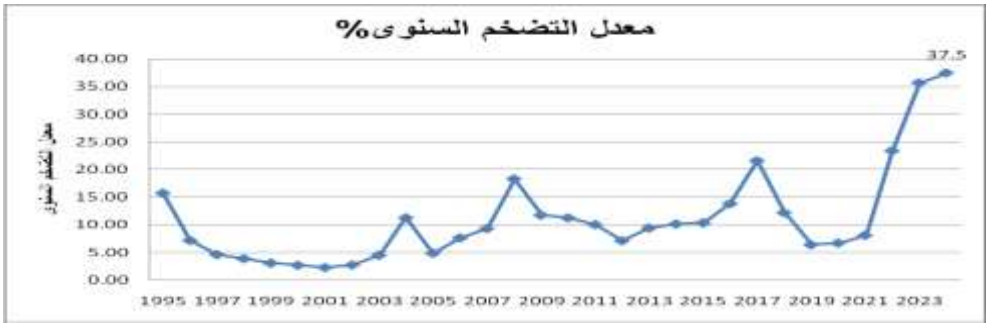

www.Worldbank.com/periodicals/egypt/macroecindicators

*** وزارة المالية ، الحساب الختامي ، التقارير المالية الشهرية ، مصر ، أعداد مختلفة**

د- سعر الفائدة الحقيقي

السوق المالي الذي تتسم أسعار فائدته بالارتفاع تجذب إليها رؤوس الأموال بحثاً عن ربحية أعلى فيزداد المعروض من هذه الأموال، وهذا بدوره يقود إلى تخفيض السعر أي سعر الفائدة مستجيباً لقوى العرض والطلب، في الوقت ذاته تطرد الأسواق ذات الفائدة المنخفضة رؤوس الأموال مما يترتب عليه تناقص في المعروض منها وهذا عامل في ارتفاع سعر الفائدة .وكذلك يترتب على ازدهار الحالة الاقتصادية ارتفاع في أسعار الفائدة حيث تميل أسعار الفائدة إلى الارتفاع في كل فترة التي تحتاج فيها المؤسسات الاقتصادية إلى تمويل كاستجابة لزيادة الإنتاج الذي تتطلبه حالة الانتعاش الاقتصادي فيزداد الطلب على رؤوس الأموال مما يعمل على رفع السعر . (William, Michael, 2002, pp401-402)

ويتم حساب سعر الفائدة الحقيقي على أنه الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم وقد تغير سعر الفائدة الحقيقي فى مصر خلال الفترة محل الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ فى عام 1995 نحو4.55% واستمر فى الانخفاض حتى وصل فى عام 2023 الى نحو -5.66% نتيجة لارتفاع التضخم ثم ارتفع في عام 2024 ليصل إلى 1.8% .

شكل رقم (4)

تطور سعر الفائدة الحقيقي فى مصر خلال الفترة من(1995- 2024)

www.Worldbank.com/periodicals/egypt/macroecindicators

*** وزارة المالية ، الحساب الختامي ، التقارير المالية الشهرية ، مصر ، أعداد مختلفة**

هـ- معدل البطالة

بلـغ معـدل البطالـة فـى مصـر فـى عـام 1995 نحـو 11.3% وقـد اسـتمر فـى الانخفاض حتى وصل فى عام 1998 نحو 8.1% ثم ارتفع بعد ذلك فى عام 2000 ليصـل إلـى نحـو 9% واسـتمر فـى الارتفـاع حتـى وصـل فـى عـام 2005 إلـى نحـو 11.2% ثم استمر فى الانخفاض حتى بلغ نحو 8.7% فى عام 2008 ثم أخذ فى الارتفاع حتى وصل نحو 13.2% فى عام 2013 وهي أعلى قيمة خلال الفترة محل الدراسة بسبب تزايد عدد السكان وزيادة اعداد الخريجين ونقص فرص التوظف وخروج كثير من الشركات من الانتاج بسبب الظروف السياسية التى مرت بها مصر فى هذه الفترة ثم انخفض بعد ذلك تدريجيا ليصل في عام 2024 الى 6.7% .

شكل رقم (5)

تطور معدل البطالة فى مصر خلال الفترة من (1995- 2024)

www.Worldbank.com/periodicals/egypt/macroecindicators

*** وزارة المالية ، الحساب الختامي ، التقارير المالية الشهرية ، مصر ، أعداد مختلفة**

و- الدين الحكومة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

بلـغ الـدين الحكـومي فـى عـام 1995 حـوالي 113.2 مليـار جنيـه وبنسـبة نحـو 55.5% من الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ نحو 204 مليار جنيه فى نفس السنة ، واستمر الدين الحكومي ما بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة محل الدراسة ، فقد بلغ أقل قيمة للدين المحلي فى عام 1997 حيث وصل إلى نحو 40.4% من الناتج

المحلي الاجمالي ، وقد وصل لأعلى قيمة له فى يونية عام 2016 حيث بلغ حوالي 2620.7 مليار جنيه وبنسبة نحو 100.50% من الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ نحو 1918.1 مليار جنيه فى يونية نفس العام ، ثم استمر فى الانخفاض بعد ذلك حتى وصل الدين الحكومي إلى 11191.6 مليار جنيه وبنسبة نحو 80.5% من الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ نحو 13902.6 مليار جنيه فى نهاية يونية عام 2024 ، وذلك كما يتضح من الشكل التالي: (البنك المركزى المصري،2024/2023،ص4)

شكل رقم (6)

تطور الدين الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1995- 2024)

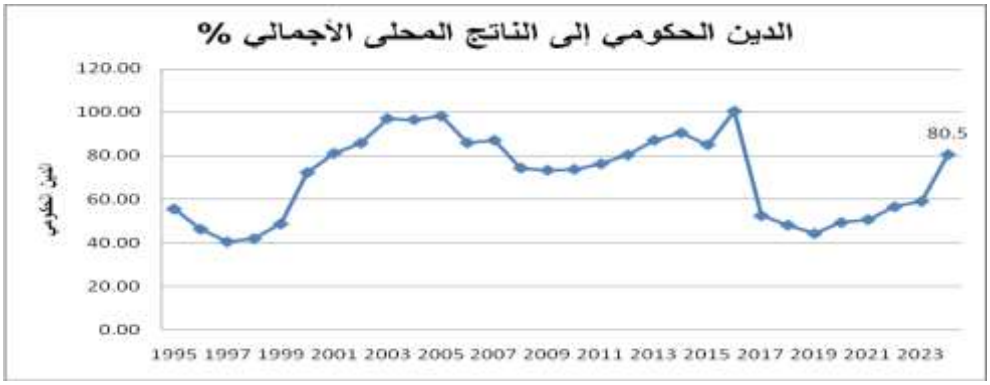

www.Worldbank.com/periodicals/egypt/macroecindicators

*** وزارة المالية ، الحساب الختامي ، التقارير المالية الشهرية ، مصر ، أعداد مختلفة**

ز- عجز الموازنة العامة

تراوحت نسبة العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة محل الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ عجز الموازنة أدنى قيمة له فى عام 1997 بنسبة 0.91% من الناتج المحلي الاجمالي في حين بلغ أعلى قيمة له فى عام 2013 حيث وصل إلى نحو 14% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لزيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة ثم استمر العجز في الانخفاض حتى وصل الى 7.65 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 كما يوضحه الشكل التالي :

شكل رقم (7)

تطور عجز الموازنة فى مصر خلال الفترة من(1995- 2024)

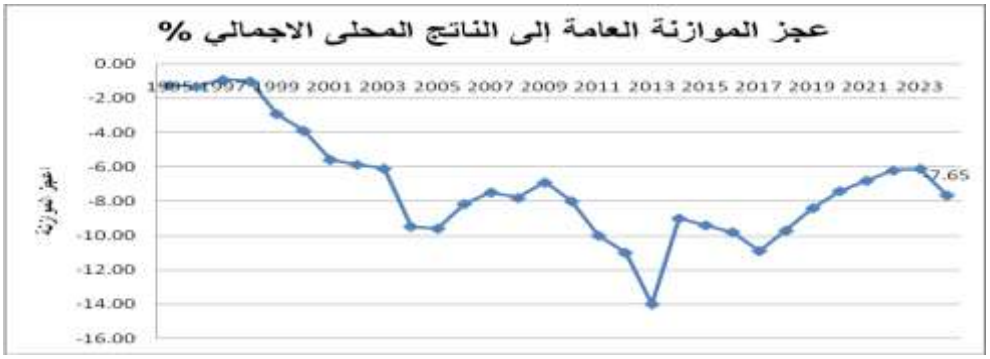

www.Worldbank.com/periodicals/egypt/macroecindicators

*** وزارة المالية ، الحساب الختامي ، التقارير المالية الشهرية ، مصر ، أعداد مختلفة**

2- نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة للدولة

لدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على عجز الموازنة العامة فى مصر خلال الفترة من(1995-2024) يتعين تحديد متغيرات النموذج وتقدير نموذج الانحدار المتعدد Multivariate Regression Model باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) وذلك كما يلي :

أ- متغيرات النموذج

لتحقيق هدف البحث يتم بناء نموذج يمثل فيه عجز الموازنة كمتغير تابع Y والمتغيرات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة X وذلك كما يلي :

Y	عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
X1	معدل التضخم %
X2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
X3	معدل البطالة %
X4	سعر الصرف للجنيه (لكل الدولار)
X5	سعر الفائدة الحقيقي %
X6	الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%

ويعتمد البحث على بيانات السلاسل الزمنية وتغطى الدراسة الفترة من عام (1995- 2024)

وتأخذ الدالة الصيغة التالية : Y = F(X)

ب- نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى

تعتمد هذه الطريقة على الحصول على مقدرات الانحدار حيث تمثل a معلمة القطع ، B معلمة الميل بحيث يتم تصغير مجموع مربعات البواقي Sum of Squares إلى أدنى قيمة لها وذلك من خلال معادلة الانحدار المتعدد التالية :

$$Y = a + BX + E$$

Y متجة المتغير التابع ، a معلمة القطع ، β متجة المعلمات ، X مصفوفة المتغيرات المستقلة ، Eمتجة حد الخطأ

جدول التحليل الوصفي Descriptive Analysis

Variables/ المتغيرات	Mean	Median	SD	Max	Min
عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	-7.218	-7.565	3.706	-0.910	-17.300
معدل التضخم %	11.391	9.738	8.341	37.500	2.270
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	4.243	4.195	1.525	7.158	1.079
معدل البطالة %	9.850	9.490	1.854	13.210	6.700
سعر الصرف للجنيه (لكل الدولار)	9.941	5.756	11.610	50.400	3.138
سعر الفائدة الحقيقي %	3.132	2.741	4.898	11.991	-8.750
الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	67.139	72.750	20.568	100.500	32.500

من جدول التحليل الوصفي السابق يتضح لنا ما يلي :

1- بلغ المتوسط الحسابي للدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة حيث وصل الى 67.14 يليه معدل التضخم 11.39 ثم سعر الصرف 9.94 ثم معدل البطالة 9.85 ثم العجز للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 7.218 % يلية معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي 4.24 في حين بلغ سعر الفائدة الحقيقي 3.13 .

2- بلغ الوسيط الحسابي للدين الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة حيث وصل الى 72.75 يلية معدل التضخم 9.73 ثم معدل البطالة 9.49 ثم عجز

للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 7.56 ثم سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار 5.75 يلية معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي 4.19 واخيرا سعر الفائدة الحقيقي 2.74.

3- كما بلغ الانحراف المعياري للدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة حيث وصل الى 20.56

يلية في الترتيب سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار 11.61 يليه معدل التضخم 8.34 ثم سعر الفائدة الحقيقي 4.89 ثم عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 3.7 ثم معدل البطالة 1.85 ويأتي في المرتبة الأخيرة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي 1.52 .

4- كما بلغت أعلى قيمة للدين الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي100.50 يلية في الترتيب سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار حيث بلغ 50.4 ثم معدل التضخم الذي بلغ 37.5 ثم معدل البطالة 13.21 ثم سعر الفائدة الحقيقي الذي بلغ 11.99 يلية معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي 7.15 واخيرا عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي الذي بلغ 0.91.

5- في حين بلغت أقل قيمة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.07 يلية معدل البطالة 2.27 ثم سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار 3.13 ثم سعر الفائدة الحقيقي 8.75 ثم عجز الموازنة 17.3 واخيرا الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي 32.5 .

مصفوفة الارتباط **Correlation Results**

Correlations: y, x1, x2, x3, x4, x5, x6

Variables/ المتغيرات		عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	معدل التضخم %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معدل البطالة %	سعر الصرف للجنيه (لكل الدولار)	سعر الفائدة الحقيقي %	الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	Y	1.000						
معدل التضخم %	X1	-0.246	1.000					
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	X2	0.337*	-0.112	1.000				
معدل البطالة %	X3	-0.370**	-0.237	-0.322*	1.000			
سعر الصرف للجنيه (لكل الدولار)	X4	-0.060	0.766***	-0.112	0.483***	1.000		
سعر الفائدة الحقيقي %	X5	0.536***	-0.573***	0.054	-0.120	-0.344**	1.000	
الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	X6	-0.282	-0.090	-0.030	0.475***	-0.030	0.020	1.000

***, **, ***Significant at 10, 5 and 1% levels, respectively**

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :

1- بلغ معامل الارتباط بين معدل التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة -24.6% حيث ان العلاقة بينهما عكسية بمعنى أن انخفاض معدل التضخم يؤدى لزيادة عجز الموازنة العامة للدولة ،وهو غير معنوي احصائيا..

2- كما بلغ معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وعجز الموازنة العامة للدولة 33.7 % وذلك بمستوى معنوية 10% . أي ان زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 10% يؤدى الى زيادة عجز الموازنة بنسبة 33.7% نتيجة لزيادة تكاليف استيراد المواد الخام اللازمة للانتاج .

3- في حين بلغ معامل الارتباط بين معدل البطالة وعجز الموازنة العامة للدولة - 37% وذلك بمستوى معنوية 5% ، أي ان انخفاض معدل البطالة بنسبة 5% يؤدى الى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة 37% نتيجة لسياسة التوظيف وزيادة بند الأجور في الموازنة العامة ، كما أن معامل الارتباط بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالي بلغ -32% بمستوى معنوية 10%. أي ان انخفاض معدل البطالة بنسبة 10% يؤدى الى زيادة معدل نمو الناتج المحلي

الاجمالي بنسبة 32% وهذا يتفق مع الواقع الاقتصادي نتيجة توظيف مزيد من العمالة وزيادة الانتاج ، في حين بلغ معامل الارتباط بين معدل البطالة ومعدل التضخم -23.7% حيث يوجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم وفقا لمنحنى فيليبيس وهذا يتفق مع الواقع الاقتصادي.

4- في حين بلغ معامل الارتباط بين سعر الصرف للجنيه المصري لكل دولار ومعدل التضخم 76.6% وذلك بمستوى معنوية 1% أي ان ارتفاع سعر الصرف بمقدار 1% يؤدى إلى زيادة معدل التضخم بنسبة 76.6%. نتيجه لارتفاع تكاليف استيراد المواد الخام ومستلزمات الانتاج وهو ما يؤثر على تكاليف الانتاج بالزيادة وبالتالي زيادة التضخم ، كما بلغ معامل الارتباط بين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالي -11.2% أي ان هناك علاقة عكسية بينهما حيث ان زيادة سعر الصرف بنسبة 1% يؤدى الي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 11.2%، كما بلغ معامل الارتباط بين سعر الصرف ومعدل البطالة 48.3% بمستوى معنوية 1% أي ان زيادة سعر الصرف بنسبة 1% يؤدى إلى زيادة معدل البطالة بنسبة 48.3% نتيجة لارتفاع تكاليف استيراد المواد الخام وزيادة تكلفة التصنيع مع انخفاض المبيعات للشركات مما يؤدى الى التخلي عن العمالة وزيادة معدل البطالة.

5- كما بلغ معامل الارتباط بين سعر الفائدة الحقيقي وعجز الموازنة العامة للدولة 53.6% بمستوى معنوية 1% حيث ان زيادة سعر الفائدة الحقيقي بمقدار 1% يؤدى الى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة 53.6% ، وذلك نتيجة لزيادة تكلفة الدين الحكومي ، كما بلغ معامل الاتباط بين سعر الفائدة الحقيقى ومعدل التضخم -57.3% بمستوى معنوية 1% حيث ان انخفاض سعر الفائدة الحقيقي بنسبة 1% يؤدي لزيادة معدل التضخم بنسبة 57.3% ، كما بلغ معامل الارتباط بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف للجنيه مقابل الدولار -34.4% بمستوى معنوية 5% اي ان هناك علاقة عكسية بينهما حيث أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي بنسبة 5% يؤدى لزيادة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بنسبة 34.4% .

6-كما بلغ معامل الارتباط بين الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي ومعدل البطالة 47.5% بمستوى معنوية 1% فالعلاقة بينهما طردية حيث ان زيادة الدين الحكومي

بنسبة 1% يؤدى لزيادة معدل البطالة بنسبة 47.5%، كما بلغ معامل الارتباط بين الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي وسعر الفائدة الحقيقي 2% ، حيث ان زيادة سعر الفائدة الحقيقي تؤدى لزيادة الدين الحكومي ، كما بلغ معامل الارتباط بين الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي وعجز الموازنة العامة -28.2% فالعلاقة بينهما عكسية حيث ان زيادة الدين الحكومي يؤدي لانخفاض عجز الموازنة العامة ، كما بلغ معامل الارتباط بين الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي ومعدل التضخم -9% والعلاقة بينهما عكسية ، حيث كلما زاد الدين الحكومي انخفض معدل التضخم، كما بلغ معامل الارتباط بين الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالي -3% ، فالعلاقة بينهما عكسية حيث أن انخفاض الدين الحكومي يؤدى الي زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، كما بلغ معامل الارتباط بين الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي وسعر الصرف للجنيه -3% اي ان العلاقة بينهما عكسية فزيادة سعر الصرف للجنيه يؤدى لانخفاض الدين الجكومي .

نتائج الانحدار المتعدد (طريقة المربعات الصغرى)

Multivariate Regression Results (Ordinary Least Squares (OLS))

Variables/ المتغيرات	Coefficient	T-Statics	P>t
معدل التضخم %	-0.051	-0.450	0.658
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	**0.817****	**2.060**	**0.049**
معدل البطالة %	0.126	0.260	0.797
سعر الصرف للجنيه (لكل الدولار)	0.089	0.990	0.329
سعر الفائدة الحقيقي %	**0.425*****	**3.100**	**0.005**
الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	**-0.057***	**-1.760**	**0.089**
Intercept	**-9.766***	**-1.770**	**0.088**
Number of Observations		34	
F(6, 27)		4.35***	
Prob > F		0.0034	
R-squared		0.4914	
Adj R-squared		0.3784	

***, **, ***Significant at 10, 5 and 1% levels, respectively**

R-Sq = 49.14% R-Sq(adj) = 37.84%

وتكون معادلة الانحدار كما يلي :

$Y = a + b1x1 + b2x2 + b3x3 + b4x4 + b5x5 + b6x6$

y = -9.766 - 0.051 x1 + 0.817 x2 + 0.126 x3 + 0.089 x4 + 0.425 x5 - 0.057x6

من النتائج السابقة نلاحظ ما يلي :

أ- من حيث القدرة التفسيرية للنموذج فنجد أن قيمة *R square* هي *49.14* % مما يدل على أن المتغيرات التفسيرية الداخلة فى النموذج تفسر حوالى *49%* من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع *Y* وهى قدرة تفسيرية متوسطة .

ب- كما اتضحت معنوية النموذج وذلك لان *P.value=0.0034* ويمكن الاعتماد على هذا النموذج فى الصورة الحالية اى ان المتغيرات المستقلة (*x1,x2,x3,x4,x5,x6*) تؤثر على المتغير التابع *Y* حيث ان *P.value* اقل من *0.01*

ج- يكون ترتيب المتغيرات من حيث الاهمية على الترتيب *(x2- x5- x6 – x4 – x3 x1)* – من اليسار إلى اليمين، ونلاحظ مما سبق ان المتغيرات المستقلة (*X*)لها تأثير معنوى على المتغير التابع (*Y*)

د- هناك علاقة ارتباط موجبة وذات دلاله معنوية بين المتغيرات المستقلة (*x2,x5*) من جهة والمتغير التابع (*Y*) من جهة اخرى ، و هناك علاقة ارتباط سالبة وذات دلاله معنوية بين*(X6)* كمتغير مسقل والمتغير التابع (*Y*)من جهة أخرى ، كما أن هناك علاقة غير معنوية بين*(X1, X3,X4)* والمتغير التابع *(Y)* أي أن العلاقة طردية بين عجز الموازنة العامة للدولة وكلاً من (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، سعر الفائدة الحقيقي) ، وتكون العلاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة للدولة و الدين الحكومي ، وهناك علاقة غير معنوية بين عجز الموازنة وكلا من (سعر الصرف ، معدل البطالة ، معدل التضخم) وذلك كما يلي:

1- جاء تأثير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي *GDP growth* على عجز الموازنة العامة معنوي وبإشارة موجبة وبمعامل قيمته 0.817 ، مما يعنى أن

معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي له تأثير ايجابي على عجز الموازنه العامة، حيث أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% يؤدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة فى مصر بنسبة 81.7% ، حيث أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي يتطلب تمويل من الحكومة للإنفاق وزيادة المصروفات العامة على حساب الايرادات العامة للدولة مما يشكل عبء على الموازنة العامة للدولة ، وذلك عند مستوى معنوية 10% ، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية .
وهذا ما يتفق مع معظم الدراسات التطبيقية السابقة مثل دراسة كلاً من السيد 2016 ، ولكن يختلف مع دراسة *Haider,et al 2016* حيث توصلت لوجود تأثير سلبي لعجز الموازنة على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- جاء تأثير الدين الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي *Government Debt* على عجز الموازنة العامة للدولة معنويا ولكن بإشارة سالبة ومعامل قيمته -0.057، مما يعني أن هذا المتغير له تأثير سلبي علي عجز الموازنة العامة حيث أن زيادة الدين الحكومي بنسبة 1% يؤدى إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة 5.7% حيث أن التمويل المحلي باصدار أذون أو سندات الخزانة يؤدى لزيادة الدين الحكومي وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة ، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية . وهذا ما يتفق مع معظم الدراسات التطبيقية السابقة مثل دراسة (محمود، 2021) والتى توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الدين الحكومي وعجز الموازنة العامة للدولة.

3- وجاء تأثير معدل البطالة *Unemployment Rate* على عجز الموازنة العامة غير معنوي احصائيا *Insignificant* وبإشارة موجبة ومعامل قيمته 0.126، وذلك لأن توظيف المزيد من العمال وزيادة بند الأجور قد يؤدى إلى زيادة النفقات العامة وما تمثله من عبء على الموازنة العامة للدولة كما أن العلاقة بين البطالة وعجز الموازنة هي علاقة معقدة، حيث يتأثر كل منهما بالآخر، وتحتاج معالجة هذين التحديين إلى استراتيجيات اقتصادية متوازنة تدعم النمو الاقتصادي وتحد من البطالة في الوقت نفسه. وهذا ما يختلف مع معظم

الدراسات التطبيقية السابقة مثل دراسة سعد بن البار 2022 حيث خلصت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين البطالة وعجز الموازنة العامة .

4- كما جاء تأثير معدل التضخم *Inflation rate* على عجز الموازنة العامة للدولة غير معنوي أحصائيا *Insignificant* وبإشارة سالبة وبمعامل قيمته -0.051 ، وهو ما يعنى بعدم وجود علاقة بين معدل التضخم وعجز الموازنة العامة في مصر ، وقد يجد ذلك تفسيره بأن التمويل المحلي بإصدار النقود لتخفيض عجز الموازنة يتطلب زيادة المعروض النقدي مما يؤدى لزيادة معدل التضخم، فالزيادة في معدل التضخم تدفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير لتقليص العجز، مثل تقليل الإنفاق العام أو زيادة الضرائب. كما أن زيادة العجز قد تؤدي إلى زيادة التضخم في الاقتصاد، حيث أن تمويل العجز عن طريق طبع المزيد من العملة المحلية يمكن أن يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، مما يعزز التضخم. وهذا ما يختلف مع معظم الدراسات التطبيقية السابقة مثل دراسة كلاً من دراسة جابر 2021 حيث توصلت الى وجود علاقة موجبة بين معدل التضخم وعجز الموازنة.

5- جاء تأثير سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار*Exchange Rate* على عجز الموازنة العامة للدولة غير معنوي أحصائيا *Insignificant* وبإشارة موجبة وبمعامل قيمته 0.089 وهو ما يعنى بعدم وجود علاقة بين سعر الصرف للجنيه مقابل الدولار وعجز الموازنة في مصر ، فعندما ينخفض سعر الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، يزيد تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة، وهذا قد يزيد من عجز الموازنة إذا كانت الحكومة تعتمد بشكل كبير على الواردات، إذا كانت الحكومة بحاجة إلى تمويل وارداتها من العملات الأجنبية، فإنها قد تحتاج إلى زيادة الإنفاق على خدمة الديون الخارجية أو شراء السلع الاستراتيجية مما يساهم في زيادة العجز، وذلك بسبب زيادة عبء الفوائد على القروض وزيادة عبء خدمة الدين العام المحلي والخارجي . وهذا ما يختلف مع معظم الدراسات التطبيقية السابقة مثل

دراسة كلا من الشربيني 2017 ودراسة هجيرة وبوبكر 2020 والتى توصلت لوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة.

6- جاء تأثير سعر الفائدة *Interest Rate* على عجز الموازنة العامة للدولة معنوي وبإشارة موجبة وعند معامل قيمته 0.425 ،مما يعنى أن سعر الفائدة له تأثير إيجابي على عجز الموازنه العامة في مصر ، حيث أن زيادة سعر الفائدة بمقدار 1% يؤدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة 42.5%، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع سعر الفائدة يشجع الأفراد على زيادة المدخرات وزيادة التمويل المحلي وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة إلا أنه من جانب آخر يؤدى لارتفاع تكلفة خدمة الدين العام ، وذلك عند مستوى معنوية1%. وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية . وهذا ما يتفق مع معظم الدراسات التطبيقية السابقة مثل (دراسة عاشور 2022) ودراسة *Eparpha 2017* التى توصلت لوجود علاقة طردية بين سعر الفائدة وعجز الموازنة العامة.

وفى النهاية نستنتج من الجزء التطبيقى إن المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثله فى المتغيرات المستقلة (X)تؤثر على عجز الموازنة العامة للدولة المتمثل فى المتغير التابع (y) وهذا يتفق مع الواقع الاقتصادى.

اخيراً : النتائج والتوصيات

لقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج لعل من أهمها ما يلي :

1- زيادة قيمة العجز في الموازنة العامة فى مصر خلال الفترة (1995- 2024)، والذي يرجع لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين عجز الموازنة العامة فى مصر وكلاً من (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، معدل البطالة، سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار وسعر الفائدة) حيث وصفت هذه العلاقة بالطردية بحيث كلما زاد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة وسعر الصرف وسعر الفائدة كلما زادت قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة .

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين عجز الموازنة العامة فى مصر وكلاً من (الدين الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم) حيث وصفت هذه العلاقة بالعكسية.
4- أن العجز فى الموازنة العامة للدولة هو احد الاختلالات الهيكلية التى تعاني منها مصر وليس عجزاً دورياً يرجع للدورات الاقتصادية .

كما توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات لعل من أهمها ما يلي :

1- ضرورة زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال إستعادة الثقة فى الاقتصاد وزيادة الإستثمارات الحكومية وتخفيض الاستهلاك من أجل زيادة مصادر تمويل الموازنة.
2- العلاج الهيكلي للاقتصاد المصري بتعديل بنيته الاقتصادية نحو الاهتمام بالصناعات التحويلية، وتفعيل عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والإحلال محل الواردات وزيادة الصادرات، بما يخفف من العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة .
3- ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام وفق إستراتيجية تنموية شاملة، وتخفيض الإنفاق على الرواتب بشكل خاص وخلق نوع من التوازن بينها وبين الإيرادات المحلية .
4- ضرورة اتخاذ إجراءات إصلاحية هيكلية لزيادة إيرادات الدولة بما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد فى الاقتصاد المصرى.
5- التأكد من رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية، وتشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات، والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكترونى، وتوسيع القاعدة الضريبية، والتركيز على سد منافذ التهرب الضريبى
6- تعزيز السياسة المالية من خلال تحسين جمع الإيرادات وتقليل التهرب الضريبي

قائمـة المراجـع

(أ)- المراجع العربية

1- ابـراهيم ، نيفين فرج(2015) : ***" أثـر عجـز الموازنـة العامـة فـى مصـر فـى الـدين الخـارجي باسـتخدام التكامـل المشـترك والسـببية "*** ، مجلـة بحـوث اقتصـادية عربيـة ، الجمعيـة العربيـة للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد 71 ، ص95- ص118

2- أبو الفتوح ، يحي عبد الغني(2014) : ***" الجوانب الاقتصادية والمالية فى الميزانية العامة للدولة "*** ، معهد الادارة العامة ، الرياض، المملكة العربية السعودية .

3- أبو كريمة ، رشدى ابراهيم السيد (2022) :***" أثر تحرير سعر الصرف على الموازنة العامة وبعض المؤشرات الإقتصادية في مصر"*** ، مجلة روح القوانين ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس.العدد 34 ، الإصدار 100 .ص527-ص649

4- أبو مصطفى، محمد مصطفى(2009) : ***"دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجزالدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من(1999- 2008)"*** ، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية – غزة .

5- البنـا ، اسـلام محمد (2020) : ***"أثـر عجـز الموازنـة العامـة للدولـة علـى النمـو الاقتصـادي في مصر"*** *، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد الثالث، مصر.*

6- البنـك المركـزي المصـري (2015/2014) : ***" المجلـة الاقتصـادية "*** ، البنـك المركـزي المصـري ، قطـاع البحـوث الاقتصـادية ، المجلـد الخـامس والخمسـون ، العـدد الثالـث ، ص1- ص154

7- جابر، منال (2021): ***" العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة في مصر ومعدل التضخم"*** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة. جامعة عين شمس.

8- الجبالي، عبد الفتاح (2019) : ***"دور الانفاق العام في تحقيق العدالة الاقتصادية."*** ، المؤتمر السنوي الختامي لقسم الاقتصاد بأكاديمية السادات بعنوان الاقتصاد العادل وأمثليه تخصيص الموارد.

9- جويفل، موسي جويفل سلمى، (2017) ***" دور الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في إطار العدالة الاجتماعية بالتطبيق على مصر"*** ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ،جامعة المنصورة.

10- الحاج ، حسن (2007) : ***" عجز الموازنة .. المشكلات والحلول "*** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، المجلد السادس، العدد63 ،السنة السادسة ، مايو ، ص71-ص132

11- حسن، محمود. (2020): " ***اختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة في مصر 1981-2018 "*** المجلةالعلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية. جامعة قناة السويس.

12- الحسيني، كريمة محمد(2010) : ***" تزايد عبء الدين العام الداخلي فى مصر وسبل مواجهته خلال الفترة من (91/90 – 2009/2008)"*** ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء ، القاهرة ،المجلد100، العدد 499 ، يوليو ، ص51 – ص102

13- الحماقي ، يمن وآخرون(2016) : ***" الاقتصاد التطبيقي "*** ، مكتبة عين شمس ، جامعة عين شمس ، مصر .

14- خطاب،عبد الله شحاته وأحمد، صالح عبد الرحمن (2008) : **" الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية "** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، جامعة القاهرة ، مصر.

15- زكي، رمزي. (1992)" ***الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"***، القاهرة: دار سيناء للنشر

16- زيدان ، محمد (2004) : ***" عجز مزمن في الموازنة العامة للدولة.. كيف يمكن علاجه؟"*** ، جريدة الأهرام ، العدد 42862 ، السنة 128 ، 13 أبريل ،ص1-ص40

17- سعد بن البار،سعد و بن البارا محمد (2022) :***" قياس العلاقة بين البطالة وعجز الموازن العامة في الجزائر خلال الفترة من 1990-2018 "*** ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، المجلد 12 ، العدد الثاني.

18- صبح ، محمود (2000): ***" التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية"***، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، مصر.

19- الصعيدي، عبد الله ،(2005) : ***" النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية فى التحليل الكلى "*** دار النهضة العربية، القاهرة، مصر .

20- طارق ، هزرشي والأمين ، لباز(2011) : ***" دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي "*** ، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع.. والرهانات المستقبلية ، يومي 23-24 فبراير ، الجزائر.

21- عاشور ، أحمد (2022): ***" محددات عجز الموازنة في مصر :1999-2022"*** ، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد الأول ، العدد الرابع ، اكتوبر.

22- عبد القادر ، بن حمادي(2010) : ***" تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر "*** ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية الحقوق – جامعة وهران السالية، الجزائر .

23- عبد الله ، عبد الله عبد اللطيف(2007) **: *" دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة للدولة (الأسباب – الآثار – الحلول)"*** وزارة المالية ، قطاع مكتب الوزير ، الادارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية، مصر .

24- على ، هند مرسى محمد (2021) : **" سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر"** ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف ،العدد التاسع ، يناير.

25- عنقة ، ربيع جميل (2010) : **" *عجز الموازنة العامة فى سوريا وأثره فى ارتفاع الاسعار وإعادة توزيع الدخول خلال الفترة (1998 – 2008)* "** ، بحث علمي أعد لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد ، كليه الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا .

26- العيسوي، إبراهيم، أبو العنين وآخرون (2016) ***" بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر"*** ، نشرة الأنشطة البحثية ،رقم 12. معهد التخطيط القومي، مصر.

27- لطفى،على(2013) : ***"عجز الموازنة العامة للدولة في مصر: الأسباب - الآثار - التمويل – العلاج"*** ورقة قدّمت إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر بعنوان أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الاقتصادي، كلية التجارة بجامعة عين شمس ، القاهرة يومي 23-24 نوفمبر .

28- لعمارة ، جمال (2001) : ***" تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة "*** ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الأول، جامعه محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ص101-ص119

29- محمود، علي. (2021) : ***" العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام المحلي في مصر"*** ، المجلة العربية للإدارة 41 (2) ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

30- منشد ، حلمي ابراهيم(2004) : ***" تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج فى مصر وتونس والمغرب للمدة (1975- 2000)*** **"** ، اطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة فى العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، العراق .

31- المهايني ، محمد خالد (2013) : ***" محاضرات فى المالية العامة "*** ، المعهد الوطنى للأدارة العامة ، الدورة التحضيرية ، سوريا.

32- النشرتى ، مصطفى (2014) : ***" عجز الموازنة العامة للدولة.. الأزمة الراهنة والعلاج المر"*** ، جريدة القدس العربي ،12 يوليو ، ص1- ص20

33- وزارة المالية (2016) : ***" البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2017/2016 "*** ، جمهورية مصر العربية ، ص1- ص112

34- وزارة المالية (2025/2024) ***" البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2025/2024"*** ، جمهورية مصر العربية .

35- يونس ، ايهاب محمد(2012) : ***" نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة فى مصر"*** ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد الثاني ، السنة 13 ، ص1-ص36

36- يونس، ايهاب محمد (2016) : ***" السياسة المالية المثلى لتحقيق التوازن بين التقشف المالي والنمو الاقتصادي : حالة مصر "*** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، يناير ، ص347 - ص376.

(ب)- المراجع الأجنبية

1- Abakah, E. J. A., & Adusah-Poku, F. (2016). ***" Budget Deficits and Stock Market Returns:Evidence from Ghana"***. Journal of Finance and Economics, 4 (4):pp113-117.

2- Bakare, I. A. O. & Adesanya, O. A. (2014).***" Empirical Investigation between Budgetdeficit, inflation and money supply"***. European Journal of Business and SocialSciences, 2(12):pp 120-134.

3- Barro, R. J. (1996). ***"Reflections on Ricardian Equivalence".*** NBER Working Paper No.*w5502*, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3109

4- Epaphra, M. (2017)**." *Analysis of budget deficits and macroeconomic fundamentals: AVAR-VECM approach"***. Journal of Economics and Management, 30(4).

5- Haider, A. S.M. S. (July 2016).***" Impact of Budget Deficit on Growth: An Empirical Case Study on Bangladesh"***. Empirical Economics. Springer, 53(4):pp 235-247.

6- Hauner D, & Aisen, A. (2013).*" Budget deficits and interest rates: A fresh perspective"*. Applied Economics, *45*(17): pp2501–251

7- Mowlaei, M., & Abdian, M. (2018) *" Determinants of government's budget deficit in Iran:1989-2015"* The Journal of Planning and Budgeting, *2* (1): pp59-78. ISSN 0973 - 211X, https://www.srcc.edu/causal-analysis-relationship-betweenexchange-rate-and-government-deficit-evidence-india.

8- Obiedat, M., Al-Tarawneh, A., Omet, G, Khataybeh, and Khamees, B. (2022). *"Macroeconomic Performance and the budget deficit in Jordan: A trigger Point forchange in the aftermath of COVID-19"*. Journal of governance and Regulation, 1(2).

9- Shehu, M. M. & Adamu, I. M. (2021).*" Determinants of budget deficit in Nigeria"* Journal of International Business. Economics and Entrepreneurship,6(1).

10- T. Palmer, Noel (2012); *"The Importance of Economic Growth "*Article, certified public accountants, March, p4

11- Wakeel. I, & Ullah. K. (March 2013) *" Impacts of budget deficit on output, inflation and balance of trade"*. Journal of Global and Science issues,1.

12- William Boyes, Michael Melvin, 2002;" ***Economics***", Houghton Mifflin Company , Boston , New York, .pp401-402